التعاون الإقتصادي
بين
المملكة الأردنية الهاشمية
والجمهورية الإيطالية

إعداد

الدكتور مصطفى الصالح

مدير المشروع

الدكتور أحمد قاسم الأحمد

الناشر

مركز الدراسات الدولية

الجمعية العلمية الملكية

عمان ـ الأردن

١٩٩٤

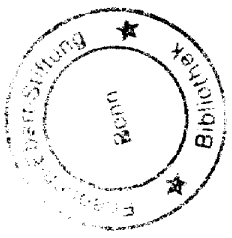

تم إعداد ونشر هذه الدراسة بدعم من مؤسسة فريدريك إيبرت الألمانية (FES)

A 95 - 00275

حقوق النشر محفوظة

نشـــرت في أيار (مايو)١٩٩٤م

مركز الدراسات الدولية

الجمعيـــة العلمية الملكية

ص . ب ٩٢٥٨١٩

عمـــان ـ الأردن

هاتف ٨٤٤٧٠١ (٩٦٢٦)

تلكس ٢١٢٧٦

فاكس ٨٤٤٨٠٦ (٩٦٢٦)

طبعت في مطابع الجمعية العلمية الملكية

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية في الأردن : ١٩٩٣/٣/١٧٧

رقم النشرة في مركز الدراسات الدولية : ٢ ـ ١٩٩٤ (١٣)

المحتويات

الصفحة

فهرس المحتويات ٣

تقديم ٥

كلمة شكر ٧

خلاصة ٩

Abstract ١١

المقدمة ١٣

الفصل الأول

لمحة تاريخية عن العلاقات السياسية والإقتصادية بين الأردن وايطاليا

١ - ١ العلاقات السياسية ١٧

١ - ٢ العلاقات الإقتصادية ١٨

١ - ٣ دور ايطاليا في المساعدات الخارجية والتعاون الدولي وامكانيات التعاون مع الأردن ٢٠

الفصل الثاني

التعاون الإقتصادي والفني بين الأردن وايطاليا

٢ - ١ مقدمة ٢٥

٢ - ٢ التعاون الاقتصادي ٢٦

٢ - ٢ - ١ تمويل المشاريع ٢٦

٢ - ٢ - ٢ العلاقات التجارية بين الأردن وايطاليا ٢٩

٢ - ٢ - ٣ الشركات الإيطالية التي عملت وتعمل في الأردن ٣٢

٢ - ٢ - ٤ السياحة ٣٤

٢ - ٣ المساعدات الإيطالية الثنائية للأردن ٣٧
٢ - ٣ - ١ آلية تقديم المساعدات الحكومية الإيطالية ٣٨
٢ - ٣ - ٢ المساعدات الرأسمالية (قروض) ٤٢
٢ - ٣ - ٣ المساعدات الفنية (منح) ٤٨
٢ - ٣ - ٤ المساعدات الغذائية ٥٣
٢ - ٣ - ٥ المساعدات الإيطالية غير الحكومية ٥٥

الفصل الثالث

العلاقات الثقافية بين الأردن وايطاليا

٣ - ١ مقدمة ٥٩
٣ - ٢ المساعدات الثقافية المقدمة من الحكومة الإيطالية للأردن ٦١
٣ - ٣ المساعدات الثقافية المقدمة للجامعات الأردنية ٦٢

الفصل الرابع

النظرة المستقبلية للتعاون الأردني الإيطالي والتوصيات

٤ - ١ النظرة المستقبلية للتعاون الأردني الإيطالي ٦٥
٤ - ٢ التوصيات ٦٩
ملحق رقم (١) ٧٧
ملحق رقم (٢) ٧٨
المراجع ٧٩

تقديم

يهدف مركز الدراسات الدولية في الجمعية العلمية الملكية الذي تم انشاؤه في نيسان ١٩٩٢ الى إجراء الدراسات حول التجمعات الإقتصادية الدولية والإقليمية والتي لها علاقة مع الأردن لتعريف المهتمين ومتخذي القرارات بالأوضاع الإقتصادية السائدة في تلك التجمعات ودولها ومدى علاقتها وتأثيراتها على الأردن ، إضافة الى إعداده للبحوث المتعلقة بأهم القضايا التي تؤثر على الإقتصاد الأردني . وصدر حتى الآن دراسات تناولت بعض الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والتاريخية المتعلقة بالشعوب الإسلامية في الإتحاد السوفيتي (سابقا) ، البطالة في الأردن : أبعاد وتوقعات ، مياه الري والزراعة في وادي الأردن : إمكانية زراعة محاصيل بديلة ، العلاقات الاقتصادية بين المملكة الارنية الهاشمية وجمهورية المانيا وغيرها .

وتأتي الدراسة الحالية بعنوان «العلاقات الإقتصادية بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية ايطاليا» واحدة من مجموعة من الدراسات التي تصدر تباعا متناولة العلاقات الإقتصادية بين بلدان المجموعة الأوروبية والأردن ، والجزء الثاني سيتناول العلاقات الأردنية مع المجموعة الأوروبية ككل .

ويؤكد إصدار هذه الدراسة على روح التعاون المتبادل بين مؤسسة فريدريك ايبرت (FES) والجمعية العلمية الملكية / مركز الدراسات الدولية، هذا التعاون الذي تم البدء به منذ عام ١٩٨٤م مع دائرة البحوث الإقتصادية في حينه ، واستمر بنمو مضطرد حتى الآن .

ويضع مركز الدراسات الدولية خبراته ونتاجه العلمي في خدمة الباحثين والمخططين ومتخذي القرار والمهتمين بالشؤون الإقتصادية والتعاون الدولي داخل الأردن وخارجه ، آملين أن تكون هذه الدراسة مساهمة متواضعة في هذا المجال .

ويسر المركز أن يرحب بأي نقد بناء يتعلق بالدراسة للإستفادة منها في الدراسات اللاحقة .

رئيس الجمعية العلمية الملكية

د . هاني الملقي

كلمة شكر

أتقدم بالشكر والإمتنان الى كل من وزارة التخطيط والسفارة الإيطالية في عمان على تمكيني من الحصول على بعض المعلومات التي لم تكن في متناول اليد . وأخص بالذكر سعادة سفير الجمهورية الإيطالية في عمان الدكتور روموالدو بيتيني على تفضله بمقابلتي والإطلاع على خبرته في مجال التعاون بين ايطاليا ودول العالم الثالث وخاصة الأردن . وكذلك تزويده لي ببعض التوجهات بالنسبة للسياسة الخارجية الإيطالية في مجال التعاون الخارجي . كما أتقدم بالشكر الجزيل الى الدكتور دييجو برازيولي السكرتير الأول في السفارة الإيطالية على مساعدته القيمة وتوفير التسهيلات اللازمة والدكتور جيوباني بنيناتي الملحق الثقافي في السفارة الإيطالية على ما قدمه من جهد في حصر المساعدات الثقافية التي قدمت للأردن خلال السنوات الماضية . والى السيدة ماريا بيانكوني الملحق التجاري في السفارة الإيطالية على تعاونها . كما أخص بالتقدير السيد أحمد قاسم عبيد من مركز الدراسات الدولية لطباعته الدراسة .

د . مصطفى الصالح

خلاصة

تحتل ايطاليا المرتبة الخامسة بين مجموعة الدول الصناعية السبع التي ساهمت وتساهم في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدول النامية . كما تلعب دورا فعالا في المجالات الإنسانية ودعم الشعوب الفقيرة . وقد ساهمت ايطاليا في تمويل العديد من المشاريع التنموية الهامة في الأردن في مجال الطاقة والري والزراعة بالإضافة الى المساعدات الثقافية والغذائية التي قدمتها الحكومة الإيطالية كدعم للأردن على مواقفه المتزنة وقيادته السياسية الحكيمة .

إن العلاقات الأردنية الإيطالية تعتبر من العلاقات المميزة بقدمها وفعاليتها سواء أكانت علاقات سياسية أو اقتصادية أو ثقافية . هذه العلاقات تتجلى بالدعم والمساندة التي قدمتها وتقدمها الحكومة الإيطالية للأردن سواء من خلال تقديم المساعدات الرأسمالية أو الفنية او الثقافية وغيرها من المساعدات الإنسانية .

إن الأردن يتحمل الكثير من الأعباء والمسؤولية تجاه القضايا الدولية ، كما أن ما يتحلى به من استقرار سياسي واجتماعي ومن تأييد لمباديء الديموقراطية وحقوق الانسان لجدير بدعم الدول الصناعية الكبرى ومن بينها ايطاليا ليحافظ على هذه المكاسب التي ما توفرت في دولة نامية أخرى بمثل ظروفه ومصادر دخله .

إن المرحلة القادمة من السلام العادل والشامل والذي تنتظره شعوب المنطقة جمعاء لتجعل من الأردن بحكم موقعه وقيادته السياسية الحكيمة وقدراته البشرية شريكا كاملا في عملية التنمية القادمة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي . وان لموقع ايطاليا الجغرافي وموقفها المتوازن بين الشمال والجنوب لعامل مساعد في أن تلعب دورا هاما في مجال التنمية في المنطقة من خلال دعم الأردن للوفاء بالتزاماته الإنسانية والتنموية ليكون كما كان وسيبقى مثالا يحتذى لشعوب المنطقة .

ABSTRACT

Italy is the fifth among the G7 countries which has contributed positively in the economic and social development of developing countries. Moreover, it plays an efficient role in the humanitarian field as well as assisting poorer countries.

Italy has contributed in the financing of several Jordanian development projects in the field of irrigation and agriculture, in addition to cultural and food aid.

The Italian-Jordanian relations are considered as recognized relations in terms of time and efficiency - whether it is politcal, economic or cultural. This is reflected by the continuous support of Italy to Jordan through providing different types of aid.

Jordanian responsibilities toward international issues caused a heavy burden which should be considerd. Also, the political stability, supporting democracy and human rights, deserve much consideration and support by the big industrial countries like Italy. This support is needed to preserve what has been achieved with limited resources.

After the Peace Process, the Jordan location, its wise policies and the available skilled labor-force, together with the location of Italy and its balanced role between south and north are helpful factors to be good partners in development. This could be achieved through assisting Jordan in complying with its developmental and humanitarian commitments to enable it to continue being a good example for the people of the region.

المقدمة

تعتبر ايطاليا إحدى الدول الصناعية السبع G-7 والتي تشكل المصدر الرئيسي للمساعدات الخارجية للدول النامية . وتحدد هذه الدول نسبة معينة من الدخل القومي الإجمالي يتم تقديمها الى الدول المستقبلة لهذه المساعدات سواء على شكل قروض سهلة تختلف شروطها من دولة لاخرى ، أو على شكل مساعدات فنية أو غذائية بالإضافة الى بعض المساعدات الطارئة التي عادة ما تقدم عند حدوث بعض الكوارث الطبيعية او الحروب او غيرها . كما أن هذه المساعدات عادة ما تكون مبنية على دوافع مختلفة منها السياسية والإقتصادية والتجارية والثقافية والإستراتيجية . كما أن المساعدات التنموية Official Development Assistance منها ما يستغل في أغراض التنمية الإقتصادية والإجتماعية ويلعب دورا هاما في عملية التنمية في العديد من الدول النامية ، بينما تكون سببا في زيادة مديونية البعض الآخر. وهذا يعتمد بالدور الأول على ادارة هذه المساعدات بشكل فعال . كما أن نقل المعرفة ، ألا وهو جزء من هذه المساعدات ، هي الوسيلة لمساعدة الدول النامية من خلال زيادة قدرتها الإستيعابية لاستغلال المساعدات الرأسمالية بفعالية ، وكذلك تحسين الظروف المعيشية للدول الفقيرة في الدول النامية وادخال عنصر التكنولوجيا في عملية التنمية الإقتصادية . كما أن الدول الصناعية السبع تقدم مساعداتها الخارجية وتعاونها مع الدول النامية في مختلف المجالات وفق توزيعات جغرافية مبنية على أسس معينة منها العلاقات السياسية أو الموقع الجغرافي أو مبنية على التزام ادبي نحو دول كانت مستعمرة من قبل احدى هذه الدول سابقا . وتعتبر ايطاليا من الدول الصناعية القريبة للأردن بحكم موقعها وعلى بلدان الشرق الأوسط بشكل عام .

على صعيد التعاون الثنائي فقد اعتمد التعاون الإيطالي مع الدول النامية على بعض الأسس منها السياسية والعلاقات الإقتصادية وفقا لأولوية التوزيع الجغرافي في عملية تقديم المساعدات التنموية . ففي شهر كانون أول عام ١٩٩٠ وبعد مراجعة شاملة لعلاقة ايطاليا بالدول النامية والمؤهلة لتقديم المساعدات التنموية ، صنفت ايطاليا واعتمدت (١٨) دولة واعتبرتها ذات أولوية قصوى بالنسبة لهذه المساعدات . ثلاثة منها في وسط اوروبا وهي يوغوسلافيا ، بولندا وهنغاريا . وأربعة دول من دول حوض البحر الأبيض المتوسط وهي الجزائر ، مصر ، المغرب ، وتونس . وخمس دول في الصحراء الإفريقية وهي اثيوبيا ، الصومال ، انغولا ، موزمبيق ، وتنزانيا . وخمس دول في أمريكا اللاتينية وهي الأرجنتين ، بوليفيا ، تشيلي ، كولومبيا ، والبيرو . بالإضافة الى الفلبين . ولكن الأردن واليمن فقد اعتبرت كأولوية ثانية . وفي ظل الظروف الدولية الأخيرة والأحداث والتغيرات السياسية التي طرأت على بعض الدول فقد اعتبرت هذه الدول من ضمن مجموعة الدول «ذات الظروف الخاصة» كالصين ، البانيا ، رومانيا ، لبنان ، والأراضي الفلسطينية المحتلة . وتعتبر ايطاليا في مقدمة الدول الصناعية السبع وتحتل المرتبة الخامسة من حيث المساعدات وقد تركزت اهتماماتها على الصحراء الإفريقية وعلى قطاع الزراعة والغذاء والمؤسسات غير الحكومية . ويعتبر ذلك اهتماما تقليديا بالنسبة لواضعي سياسات التنمية والتعاون منذ عام ١٩٩٠ .

ولتوضيح موقع العلاقات الأردنية الإيطالية من هذا وذاك سنستعرض في الفصل الأول من هذه الدراسة لمحة تاريخية عن العلاقات السياسية والإقتصادية بين البلدين . وفي الفصل الثاني نلقي الضوء على مساهمة ايطاليا في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والدولية والعلاقات الأردنية الإيطالية في المجال

التجاري والسياحي والتعاون بين القطاع الخاص في كلا البلدين . كما نستعرض المساعدات الثنائية الإيطالية من قروض ومساعدات فنية وغذائية والمساعدات الإيطالية غير الحكومية . كما تناولت الدراسة العلاقات الثقافية والمساعدات التي تقدم في هذا المضمار للحكومة الأردنية وللجامعات وذلك في سياق الفصل الثالث . وجاء الفصل الرابع من هذه الدراسة لبيان التصورات المستقبلية الممكنة لتحسين وتوثيق التعاون بين الاردن وايطاليا من خلال التوصيات التي تم اقتراحها لهذا الغرض .

الفصل الأول

لمحة تاريخية عن العلاقات السياسية والإقتصادية بين الأردن وايطاليا

١ - ١ العلاقات السياسية

تربط الأردن بايطاليا علاقات مميزة على مختلف الأصعدة . كما ساد ويسود هذه العلاقات ، منذ منتصف الستينات ، مبدأ الإحترام المتبادل والمصالح المشتركة والتقاء وجهات النظر فيما يخص القضايا الدولية سواء في الماضي او الحاضر . وقد عبر العديد من المسؤولين الإيطاليين ، وفي مناسبات عديدة ، عن احترام وتقدير القيادات الإيطالية لمواقف جلالة الملك الحسين بالنسبة لكثير من القضايا الدولية والحكمة في معالجة الأمور والإيمان الراسخ بحقوق الشعوب وعدالة قضاياها . وقد ترسخت هذه العلاقة وعبر عنها فخامة رئيس الجمهورية الإيطالية السيد ساندرو برتيني عندما قام بزيارة للأردن في شهر تشرين ثاني عام ١٩٨٣. حيث جرى أثناء هذه الزيارة استعراض شامل للعلاقات بين البلدين وتقديم الدعم للأردن من خلال توفير مبلغ (٥٠) مليون دولار كقرض سهل لتمويل مشاريع مختلفة في عدة مجالات . وكذلك توفير مبلغ (١٠) ملايين دولار كمنحة . وقد

تمت عدة زيارات وعلى مستويات عليا بين المسؤولين في كلا البلدين كان آخرها زيارة جلالة الملك الحسين المعظم لايطاليا في شهر أيلوم عام ١٩٩٠ ، وزيارة صاحب السمو الملكي الأمير الحسن ولي العهد المعظم عام ١٩٩٣.

١-٢ العلاقات الإقتصادية

أما على الصعيد الإقتصادي فقد كانت المساعدات الإقتصادية الإيطالية خلال فترة الستينات توجه للمؤسسات الإجتماعية ولا ينظمها اتفاق ثنائي أو معايير محددة . وقد استمر هذا الوضع خلال فترة السبعينات حتى بعد توقيع اتفاقية التعاون الفني بين البلدين عام ١٩٦٥ . وفي بداية الثمانينات بدأت المساعدات الرأسمالية الإيطالية من خلال تقديم قروض سهلة وقروض تصديرية للأردن لتمويل مشاريع حيوية في مجال الري والكهرباء. وقد نفذت شركات ايطالية مشاريع ري في الأغوار الجنوبية كشركة امبريست وشركات أخرى في مجال الكهرباء كشركة فرانكوتوزي . وقد تعزز التعاون الإقتصادي بين البلدين عند تقديم الحكومة الإيطالية للأردن قرضا بقيمة (٥٠) مليون دولار لتمويل مشاريع مختلفة في مجالات الزراعة ، المياه ، الصحة ،

التربية ، الطاقة وتنمية المصادر الطبيعية (١) ، الا أنه قد ظهرت عقبات دون استغلال القرض بكامله بسبب ارتفاع اسعار الشركات الإيطالية آنذاك بالإضافة الى بعض المعايير المتبعة لدى السلطات الإيطالية في الموافقة على تمويل أي مشروع . كما أن المساعدات الفنية ايضا وخلال فترة الثمانينات لم تكن منتظمة وفق بروتوكول او برنامج مساعدات محدد . كما كان دور الحكومة الاردنية محدودا في انتقاء المشاريع الى أن تم تشكيل لجنة اردنية مشتركة لتنظيم المساعدات الفنية والرأسمالية . وعقدت اول اجتماعاتها في روما عام ١٩٩١ . وتم التوقيع على بروتوكول مالي يحدد قيمة المساعدات الفنية والرأسمالية والمشاريع التي تم الاتفاق على تمويلها خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٣.

أما في المجال التجاري فقد ازداد حجم الصادرات الإيطالية للأردن بشكل ملحوظ . حيث بلغ مجموع الصادرات الإيطالية للأردن خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٩٢ حوالي (٥١٦) مليون دولار بينما بلغ مجموع الصادرات الأردنية لايطاليا خلال نفس الفترة حوالي (٥٩) مليون دولار (٢) .

---

(١) مصدر المعلومات : وزارة التخطيط .
(٢) مصدر المعلومات : دائرة الإحصاءات العامة .

والجدير بالذكر أن ايطاليا قدمت كغيرها من الدول بعض المساعدات الغذائية للأردن بعد حرب الخليج . وسيتم بحث التعاون الإقتصادي والمساعدات الرأسمالية والفنية والغذائية والثقافية المقدمة للأردن بشكل مفصل في الفصل الثاني .

١-٣ دور ايطاليا في المساعدات الخارجية والتعاون الدولي وامكانيات التعاون مع الأردن

تعتبر ايطاليا الدولة الخامسة من حيث تقديم المساعدات للدول النامية من بين الدول الصناعية السبع G-7 . وتعتبر ايطاليا ، كغيرها من الدول الكبرى ، الديمقراطية أساسا للتعاون مع الدول المستقبلة لهذه المساعدات بالإضافة الى عامل تشجيع الإستثمارات الخاصة والبيئة والعنصر البشري . كما تعتبر التعليم عنصرا فاعلا من عناصر التنمية الإقتصادية والإجتماعية بالنسبة لدول العالم الثالث . وقد بلغت المساعدات التنموية الرسمية (Official Development Assistance) عام ١٩٩١ بالإضافة الى التسهيلات المالية لأغراض التصدير وتدفق الإستثمارات الخاصة من الشمال الى الجنوب (١٣١) مليار دولار . كما بلغت نفس الحجم عام ١٩٩٠ بالأسعار الحقيقية . وقد استقبلت الدول النامية خلال

اربع سنوات ١٩٨٨-١٩٩١ حوالي (١٥٠) مليار دولار . وقد حافظت ايطاليا بالنسبة لمساعداتها الخارجية في عام ١٩٩١ على ترتيبها بين الدول الصناعية السبع بعد الولايات المتحدة ، اليابان ، فرنسا، والمانيا . وقد بلغت نسبة هذه المساعدات ٣ر٠٪ من الدخل القومي الإجمالي مقارنة مع معدل نسبة ما تقدمه الدول الاعضاء في لجنة المساعدات التنموية (DAC) والتي تقدر بـ ٣٣ر٠٪ . كما بلغ عنصر المنحة في المساعدات الإيطالية عام ١٩٩١ حوالي ٨٩٪ بينما بلغ هذا العنصر بالنسبة للدول الاعضاء في DAC ٨٥٪ . وتعتبر ايطاليا الدولة الأولى التي خصصت ١٥ر٠٪ من دخلها القومي الإجمالي للبلدان الأقل نموا وانخفضت هذه النسبة الى ٠٦ر٠٪ خلال عامي ١٩٩٠-١٩٩١ بينما بقيت هذه النسبة مرتفعة وبلغت ١٤ر٠٪ بالنسبة للدول المنخفضة الدخل . بالإضافة الى هذه المساعدات ، تقدم ايطاليا من خلال منظمات الأمم المتحدة والسوق الأوروبية المشتركة ما نسبته ٣٣٪ من مجموع المساعدات الخارجية ويسمى هذا النوع من المساعدات Multilateral Aid (٣) .

في عام ١٩٩٣ خفضت ايطاليا مساعداتها الخارجية بعد

(٣) Cooperazione No.123,March1993, Italian Ministry of Foreign Affairs.

مراجعة شاملة لإدارة المساعدات الخارجية الإيطالية من قبل دائرة التعاون في وزارة الخارجية الإيطالية . وبدأت عمليات تقييم وتحقيق شاملة بالنسبة لهذه المساعدات واعادة تنظيمها على أسس سليمة ، حيث تم تخفيض مجموع المساعدات بنسبة ٤٥٪ . وبقيت المساعدات التي تقدمهامن خلال المنظمات الدولية(Multilateral Aid) بنفس المستوى .

فعلى سبيل المثال، تم تخفيض المنح الثنائية (Bilateral Grants) والقروض السهلة . وبلغ مجموع ما تم تخصيصه من مساعدات وفق القانون المالي الإيطالي للأعوام الثلاث ١٩٩٣-١٩٩٥ مبلغ (٩٫٦٨٥) مليار لير ايطالي . ويشكل هذا الرقم ٤٠٪ أقل من ما تم تخصيصه بموجب القانون المالي السابق للأعوام ١٩٩٢-١٩٩٤ والذي بلغ (١٦٫٥٠٠) مليار لير ايطالي . حيث تم تعديل هذا القانون لمجابهة الأعباء والمسؤوليات الطارئة تجاه المشاكل الدولية في كثير من دول العالم في الفترة الأخيرة ، أي بداية عقد التسعينات ، والتي تعتبرها ايطاليا ذات اولوية . على سبيل المثال الأحداث التي جرت في كل من يوغوسلافيا السابقة ، البانيا ، ارتيريا ، صوماليا وموزمبيق . كما أن ايطاليا تدعم ما أعلنه مجلس

التنمية التابع للمجموعة الأوروبية (EC'S Development Council) في شهر نوفمبر عام ١٩٩٢ من مباديء حول «دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدول الأقل نموا» ، «التعاون الدولي» ، «محاربة الفقر» ، «احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية» ، و «نمو الديمقراطية وسيادة القانون» . وهذه في مجموعها تشكل التزامات دولية خلال هذا العقد .

في ضوء هذه المباديء ، والدور الفعال الذي تلعبه ايطاليا في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدول النامية من حيث حجم مساعداتها الخارجية ، وتطابق المباديء والأهداف بين الأردن وايطاليا ، فان ذلك ليشكل حجر الزاوية في سبيل تعاون مستقبلي مشترك وفعال . حيث أرسى جلالة الملك الحسين المعظم مباديء الديمقراطية وحقوق الانسان وأمن ويؤمن بالسلام لشعوب المنطقة وسيادة القانون والشرعية الدولية . كما أن التعاون المشترك بين الأردن وايطاليا سيخدم المصالح المشتركة للشعبين بحكم موقع الأردن الجغرافي ودوره في عملية السلام . وان ما ستسفر عنه عملية السلام من نتائج على ارض الواقع سيكون حافزا للبلدين لتعاون أوثق من خلال تنفيذ المشاريع المشتركة

وخاصة في مجال صناعة الأدوية والأدوات الكهربائية والصناعات الزراعية والنسيج نظرا لتوفر الأيدي العاملة الأردنية المدربة وانخفاض كلفة الاستثمار والحوافز المختلفة والمناخ الاستثماري الملائم لمثل هذا التعاون . كما أن التعاون المستقبلي بين الأردن وايطاليا في المجال السياحي لهو موضوع جدير بالبحث والتطوير نظرا لاهتمام الشعب الايطالي بالسياحة الدينية والأثرية وانخفاض تكاليف هذه السياحة فيما لو قورنت بتكاليفها بالدول الأخرى . إضافة الى توفر التسهيلات الأساسية لذلك . كما أن العلاقة الودية التي تربط الشعبين الأردني والإيطالي يمكن استغلالها بشكل أمثل في سبيل تحقيق تعاون أوثق ، وما يتمتع به الأردن من الإستقرار والأمن والمستوى الثقافي والإجتماعي .

الفصل الثاني

التعاون الاقتصادي والفني بين الاردن وايطاليا

٢-١ مقدمة

يتم التعاون الثنائي بين الأردن والدول الأخرى من خلال اتفاقيات تعاون اقتصادي وفني او اتفاقيات تجارية أو ثقافية . أو من خلال لجان مشتركة تعقد اجتماعاتها دوريا وخلال فترة زمنية يتفق عليها بين الجانبين . والأردن يتمتع بعلاقات ثنائية مميزة مع العديد من دول العالم وهناك لجان مشتركة عديدة تم تشكيلها لمتابعة وتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه في كل اجتماع . وتختلف مهام هذه اللجان والجهة المسؤولة عن رئاستها حسب مواضيع التعاون الثنائي . فعلى سبيل المثال ترأس وزارة الصناعة والتجارة بعض اللجان المتعلقة بالتبادل التجاري بين الاردن والدول الاخرى اضافة الى بعض المواضيع الجانبية . وترأس وزارة التخطيط بعض اللجان الإقتصادية والفنية والتي من مهامها بحث تقديم المساعدات الفنية والرأسمالية للأردن . كما يدخل في نطاق عمل هذه اللجان أيضا التعاون في المجال الثقافي والتجاري والعلمي .

بالنسبة للتعاون الثنائي بين الأردن وايطاليا خلال فترة الستينات والسبعينات تنظمه اتفاقية التعاون الفني الموقعة بين البلدين عام ١٩٦٥ . ولكن تغير الاوضاع الإقتصادية والاجتماعية

وتطور التعاون في مختلف المجالات وزيادة وتنوع المساعدات التي تقدمها الحكومة الإيطالية للأردن جعل من الإتفاقية المذكورة مستندا قانونيا لا يلبي الغرض منه ولا ينظم أمور التعاون الثنائي التي تطورت خلال فترة الثمانينات وبداية التسعينات . فقد تم بحث ومناقشة اتفاقية بديلة تنظم جميع هذه الأمور ويحتمل التوقيع عليها في النصف الثاني من عام ١٩٩٤ .

يعتبر التعاون الثنائي بين الأردن وايطاليا مثالا للتعاون بين الدول الصديقة ذات المباديء والاهداف المشتركة . فالحكومة الإيطالية تتفهم حجم المسؤولية الملقاة على كاهل الاقتصاد الاردني والازمات الدولية التي انعكست سلبيا على اقتصادياته . بالإضافة الى العلاقة المميزة بين البلدين والتي ارسى دعائمها جلالة الملك الحسين المعظم والزيارات المتعددة على أعلى المستويات . من هذا المنطلق فان العلاقة الثنائية الاردنية الايطالية تعتبر مثالا يحتذى مدعومة بالود العميق والإحترام المتبادل بين الشعبين الإيطالي والاردني .

٢ - ٢ التعاون الإقتصادي

٢ - ٢ - ١ تمويل المشاريع

التعاون الإقتصادي والفني بين دولة صناعية ودولة نامية عادة ما يكون محكوما بعدة عوامل اقتصادية وسياسية ، بالإضافة

الى بعض الدوافع والأهداف . فمن العوامل الإقتصادية هو تقديم العون الإقتصادي والفني من خلال نقل المعرفة الى الدول النامية لتحسين اوضاعها الإجتماعية والمعيشية ولتكون قادرة على المحافظة على نسبة معينة من النمو الإقتصادي . هذا بالنسبة للدولة المستقبلة . أما بالنسبة للدولة المانحة للمساعدات الإقتصادية والفنية فهو تحسين الإقتصاد والمحافظة على مستويات التصدير للصناعات والمنتجات المحلية التي تدفع اثمانها عادة بواسطة هذه المساعدات، لأنها عادة ما تكون مشروطة بتمويل البضائع والخدمات الخاصة بالدول المقدمة للمساعدات الإقتصادية . فبالنسبة لتعاون ايطاليا مع الدول النامية على الأغلب ما يكون مبنيا على دوافع اقتصادية او اجتماعية . واذا ما طبقت هذه الظاهرة على الأردن ، فمن مراجعة المساعدات الفنية والرأسمالية التي قدمتها ايطاليا للأردن خلال السنوات الثلاثين الماضية نجد أنها بدأت بالتركيز على تقديم العون والمساعدة لمؤسسات اجتماعية ومؤسسات مهنية كانشاء مركز للمعوقين وهو مركز الصم والبكم في الرصيفة حيث قدمت منظمة ICEPS للتنمية الإيطالية ما يقارب من نصف المعدات اللازمة لهذا المركز بالإضافة الى توفير الخبراء الايطاليين في مجال رعاية المعوقين وتدريب عدد منهم في ايطاليا . كما تم انشاء مركز التدريب المهني في صويلح حيث قدمت المنظمة المذكورة لهذا المركز الأجهزة والمعدات اللازمة للتدريب على اعمال تجليس السيارات والدهان والكهرباء.

أما المركز الثالث فهو مركز التدريب الصناعي في الزرقاء ، إضافة الى تقديم بعض المساعدات الإنسانية لبعض المؤسسات الخيرية وغيرها .

أما بالنسبة للمساعدات الإقتصادية التي قدمت في بداية الثمانينات فكانت عبارة عن توفير التمويل اللازم للبضائع والخدمات الإيطالية المنشأ واللازمة لتنفيذ مشاريع الري والكهرباء . حيث قام بتنفيذ هذه المشاريع شركات ايطالية . وقد كان ينظم التعاون الإقتصادي أو المساعدات الرأسمالية التي قدمت للأردن آنذاك اتفاقيات مالية واتفاقيات قروض . أما المساعدات الفنية فكانت تحكمها اتفاقية التعاون الفني الموقعة بين البلدين عام ١٩٦٥ والتي تم استبدالها باتفاقية تعاون جديدة عام ١٩٩٤ والتي من المتوقع التوقيع عليها في النصف الثاني من العام المذكور بسبب أن الإتفاقية القديمة لم تعد تلبي متطلبات هذا التعاون . كما أن ما ورد فيها أيضا لا ينطبق على حجم ونوع التعاون الحالي بين البلدين (٤) .

كما تطور هذا التعاون في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات عندما تم أول اجتماع للجنة الأردنية الإيطالية المشتركة التي تم تشكيلها لتطوير التعاون الإقتصادي والفني بين البلدين عام ١٩٩١ . أما الإجتماع الثاني لهذه اللجنة فمن المتوقع

(٤) مصدر المعلومات : وزارة التخطيط .

ان يتم في النصف الثاني من عام ١٩٩٤ لمتابعة ما تم تنفيذه مما اتفق عليه في اجتماع اللجنة السابق وايجاد الوسائل الكفيلة بتطوير التعاون للسنوات الثلاث القادمة وفق المعطيات والظروف الحالية . (سيتم توضيح المشاريع التي تم تمويلها من المساعدات الرأسمالية والمساعدات الفنية تحت الفصل ٣-٢) .

٢ - ٢ - ٢ العلاقات التجارية بين الأردن وايطاليا

إن العلاقة التجارية بين دولة صناعية كبرى ودولة نامية دائما وعلى الأغلب ما تكون علاقة من طرف واحد . أي علاقة ما بين دولة صناعية منتجة ودولة مستهلكة ، الا اذا ما تدخل في هذا الوضع بعض السلع التقليدية الأساسية اللازمة للدولة الصناعية . فبالنسبة للعلاقة التجارية بين الأردن وايطاليا فتعتبر من طرف واحد . فمن احصاءات التجارة الخارجية نجد أن حوالي ٤٠٠ مادة من السلع الإيطالية قد تم استيرادها عام ١٩٩١ . كما بلغ حجم المستوردات الأردنية من ايطاليا في ذلك العام حوالي (٧ر٧٣) مليون دينار (٧ر١٠٦ مليون دولار امريكي) . وارتفع حجم هذه المستوردات الى (٩ر١١٠) مليون دينار اردني عام ١٩٩٢ (١٦٠ مليون دولار امريكي) . بينما بلغ حجم الصادرات الاردنية الى ايطاليا عام ١٩٩١ ما لا يزيد عن (٥ر٣) مليون دينار اردني (١ر٥ مليون دولار امريكي) . وفي عام ١٩٩٢ حوالي (١ر٤) مليون دينار اردني (٩ر٥ مليون دولار امريكي) فقط . أي أن الصادرات الأردنية

لعام ١٩٩١ كانت فقط ثماني مواد كما هو مبين في الملحق رقم (١) . كما يبين الملحق رقم (٢) المواد التي تزيد قيمتها على (٥٠٠) الف دينار اردني والتي تم استيرادها في نفس العام .

بناء على هذه الأرقام ، فإن هناك وضعا يجب تصويبه من خلال توفير مساعدات رأسمالية لتخفيض العجز الهائل في الميزان التجاري بين البلدين . ولإلقاء الضوء على العلاقات التجارية بين البلدين بشكل اوضح وخلال فترة ثماني سنوات ، نجد أن مجموع المستوردات الأردنية من ايطاليا خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٢ قد بلغت (٩ر٥١٨) مليون دينار اردني (حوالي ٧٢٠ مليون دولار امريكي) . بينما بلغت الصادرات الأردنية لنفس الفترة (٢ر٦٣) مليون دينار اردني (٤ر٩٠ مليون دولار امريكي) . أي أن نسبة الصادرات الى المستوردات خلال الفترة المذكورة تعادل ٢ر١٢٪ . ولتوضيح ذلك وحسب السنوات نستعرض الجدول التالي (٥) .

(٥) دائرة الإحصاءات العامة ، عمان - الأردن .

جدول رقم (١)
المستوردات والصادرات الاردنية من والى ايطاليا
للأعوام ١٩٨٥-١٩٩٢

(بالمليون دينار)

السنة	المستوردات الأردنية من ايطاليا	الصادرات الأردنية الى ايطاليا	العجز او الفائض
١٩٨٥	٤ر٧٣	٣ر٧	-٧ر٦٩
١٩٨٦	٢ر٠٥	٧ر٠	-٢ر٤٣
١٩٨٧	٦ر٤٦	٩ر٣	-٣ر٣٧
١٩٨٨	٥ر٤٥	٤ر١٧	-١ر٢٨
١٩٨٩	١ر٥١	ر١٢.	-١ر٣٩
١٩٩٠	٦ر٦٧	٦ر٢	-٤ر٦١
١٩٩١	٦ر٧٣	٣ر٥	-١ر٧٠
١٩٩٢	٩ر١١٠	١ر٤	-٨ر١٠٦
المجموع	٩ر٥١٨	٢ر٦٣	-٧ر٤٥٥

إذا ما تمعنا في العجز الهائل في الميزان التجاري بين البلدين ومجموع ما قدمته ايطاليا من مساعدات رأسمالية ، وهي الوسيلة الوحيدة التي يجب التعامل بها بين دولة صناعية كبرى كايطاليا ودولة نامية كالأردن ، فإننا نجد لزاما علينا ايجاد الوسائل الكفيلة بتصويب هذا الوضع من خلال مراجعة جادة للعلاقات التجارية بين البلدين على أساس من المنافع المتبادلة والفهم المشترك . وكذلك انشاء مشاريع مشتركة بين البلدين والإستفادة من الإمكانيات الأردنية من حيث توفر الأيدي العاملة

المدربة والتسهيلات الإستثمارية . وكذلك العمل على زيادة تصدير الفوسفات والبوتاس الأردني للتعويض ولو جزئيا عن العجز الهائل في الميزان التجاري إضافة الى المطلب الأساس الا وهو تقديم المساعدات الرأسمالية لمساعدة الأردن لتضييق الفجوة التمويلية الخارجية بالإضافة الى اعتماد الأردن كدولة ذات اولوية أولى بسبب الظروف الحالية التي يمر بها وما يعانيه من أزمة اقتصادية سببتها ظروف وأزمات دولية خارجة عن ارادته اسوة ببعض الدول العربية الشقيقة كالمغرب ومصر والجزائر وتونس . وكذلك تقديم المساعدات الغذائية . وأن تقدم المساعدات الرأسمالية بشروط مرنة وميسرة يكون لها الأثر الإيجابي على الإقتصاد الأردني ومسيرته التنموية .

٢-٢-٢ الشركات الإيطالية التي عملت وتعمل في الأردن

قامت عدة شركات ايطالية بتنفيذ مشاريع تنموية في مجال الكهرباء والري والزراعة . كما أن بعض هذه الشركات يعمل في الأردن على شكل مشاركة مع الشركات والمصانع الأردنية على شكل Joint Venture . وانهت بعض هذه الشركات اعمالها والبعض الآخر يقوم بتنفيذ بعض المشاريع القائمة حاليا . وهناك نوع آخر من الشركات يعمل في الأردن من خلال التمثيل .

أما الشركات التي تعمل بشكل مستقل او على شكل Joint Venture والمشاريع التي قامت وتقوم بتنفيذها فهي ما يلي (٦) :

(٦) مصدر المعلومات : القسم التجاري / السفارة الإيطالية – عمان .

مستشفى الكرك	Tangram Genova
سد الكرامة	Salini Construzioni
مصنع البندورة	Officine Meccaiche Eng. Rossi
مصنع الفايبر جلاس	TVR SPA Roma Dr Franco La Rosa (Joint Venture)
	GFT Group Al-Zay Textle (Joint Venture)

أما الشركات التي عملت في الأردن سابقا فهي ما يلي :

- Franco Tosi
- Texim
- Casaccio Lupi
- Ausaldo GIE

أما الشركات الإيطالية الممثلة في الأردن فهي ما يلي :

- Alfa Romeo
- Alitalia
- Calpeda Pompe
- Fiat
- Fiat Iveco
- I.S.I.S
- Lancia
- Marconi
- Merzario
- Messina
- Pirelli
- Texim
- Tecnogas

٢-٢-٤ السياحة

تعتبر السياحة إحدى مقومات الدخل القومي ، وكثيرا من الدول تشكل مدخولاتها من السياحة أعلى نسبة مساهمة في الدخل القومي الإجمالي . وتعتمد اعتمادا كليا على السياحة في تحريك الانشطة الإقتصادية المحلية . والأردن هو إحدى الدول الذي يعتمد أيضا على السياحة كعنصر من عناصر الدخل القومي بسبب توافر الأماكن السياحية الجاذبة للسياح من شتى بقاع الأرض سواء أكانت أثرية أم دينية أم علاجية . كما تعتبر السياحة الإيطالية للأردن من أعلى النسب مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى . وقد شجع على ذلك اهتمام الحكومة الإيطالية بترميم الأماكن الأثرية وتمويل العديد من المشاريع في مجال الآثار وتقديم المساعدات الفنية اللازمة . كما أن عامل القرب الجغرافي بين الأردن وايطاليا من جهة وقرب الاردن على أماكن وبلدان مجاورة محط انظار السياحة الإيطالية عاملا جاذبا في استقطاب الرحلات البحرية القصيرة من خلال ميناء العقبة . ويطلق على هذا النوع من السياحة Cruise Passengers Visiting أي رحلات بحرية على ظهر الباخرة . وقد قدم للأردن خلال الأعوام ١٩٨٩-١٩٩٣ ومن خلال مراكز الحدود المختلفة (٩٨٦٨٠) زائرا ايطاليا من أصل (٥٧٤٨٥٥) زائرا من مجموع الدول الأوروبية . أي أن عدد القادمين للأردن من ايطاليا يشكل ما نسبته ٢ر١٧٪ من مجموع القادمين من جميع

الدول الأوروبية (٧) . كما أن معدل مدة الإقامة للسياح او الزائرين الإيطاليين للأردن وحسب تقديرات وزارة السياحة هو خمس ليال وأن معدل تكاليف كل ليلة إقامة هو (١٢٠) دولار . أي أن حصيلة ما يكون قد أنفقه السياح أو الزائرين الإيطاليين خلال الخمسة أعوام فيقدر بمبلغ (٢ر٥٩) مليون دولار امريكي . وقد كان عدد السياح الإيطاليين الذين قدموا للأردن خلال الأعوام الخمسة الماضية على الشكل التالي :

السنة	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
عدد السياح	٢٠٢٦٣	١٨٠٢٢	٧٤٧٨	٢٧٦٢٦	٢٥٢٩١

ونلاحظ من هذه الأرقام الانخفاض الحاد في عدد السياح الإيطاليين عام ١٩٩١ وذلك عائدا لحرب الخليج والتي أثرت على اقتصاد الأردن وعلى مداخيل السياحة من مختلف أقطار العالم . كما أن تطوير السياحة وموضوع جذب أعداد أكبر من الأفواج السياحية للأردن يتطلب اهتماما أكبر من حيث التسهيلات السياحية واستغلال وسائل الإعلام في ايطاليا للترويج للأماكن الأثرية والدينية في الأردن والتي هي محط أنظار الكثير من الزوار الأجانب . كما أن عملية السلام والنتائج التي ستتمخض عنها ستجعل الأردن ممرا للأماكن الدينية والأثرية في الضفة الغربية والعكس بالعكس . وهذا الموضوع يتطلب اهتماما خاصا من

(٧) وزارة السياحة ، عمان - الأردن .

ناحيتين . أولهما أن لا يكون الأردن فقط ممرا بل مكان جذب وبقاء أياما أكثر قبل العبور . وثانيهما أن تكون الأماكن السياحية الأردنية عامل جذب للسياح الأجانب القادمين لزيارة الأماكن السياحية والدينية غرب النهر . وهذا يتطلب التحضير له منذ الآن والعمل عليه بشكل جدي لدعم الإقتصاد الأردني ورفع نسبة مساهمة قطاع السياحة في الدخل القومي الإجمالي كأحد الموارد الأساسية في الإقتصاد الأردني .

أما بالنسبة للسياحة المعاكسة أي السياحة الأردنية الى ايطاليا فقد بلغ عدد السياح الأردنيين خلال العامين الماضيين ١٩٩٢ و ١٩٩٣ الذين دخلوا الى ايطاليا بهدف السياحة ١٨٢٩ و ٢٢٣٨ سائحا . وهذا الرقم لا يدخل فيه السياح الأردنيون الذين يسافرون الى ايطاليا من دول أخرى غير الأردن . كما لا يدخل في هذا الرقم الطلاب الاردنيون الذين يسافرون الى ايطاليا بهدف الدراسة ولا عددرجال الأعمال الذين يسافرون الى ايطاليا بهدف القيام بالأعمال التي تتعلق بمجال عملهم (٨) .

(٨) القسم القنصلي / السفارة الإيطالية - عمان .

٢ - ٢ المساعدات الإيطالية الثنائية للأردن

قبل الخوض في المساعدات الثنائية الإيطالية ، فمن الجدير بالذكر التعريف بمعنى المساعدات الثنائية . فهي المساعدات التي يتم تقديمها من الدول الصناعية الى الدول النامية . أي المساعدات التي تقدم مباشرة من حكومة الى حكومة أخرى . وهذه المساعدات متعددة الأنواع .

المساعدات الرأسمالية : وتشمل هذه المساعدات تقديم قروض لتمويل مشاريع تنموية . وعادة ما تكون مشروطة بتمويل بضائع وخدمات من الدولة المقدمة لهذه القروض . وتختلف الشروط المالية لهذه القروض من دولة الى أخرى والدخل القومي للفرد وأهداف ودوافع تقديم هذه المساعدات . كما أن هناك قروضا مختلطة وتسمى Mixed Credit جزء منها يقدم من الحكومة المقدمة للقرض وبشروط سهلة والجزء الآخر بشروط تجارية مقدمة من إحدى البنوك التابعة للدولة المقرضة وبضمانة منها . ويشترط استعمال هذا النوع من القرض ان يتم استغلال جزئي القرض معا وبنسبة معينة .

والنوع الثاني من المساعدات الثنائية هي المساعدات الفنية : وتستعمل هذه المساعدات لتمويل الخبراء والتدريب وبعض الاجهزة والمعدات اللازمة لتنفيذ المشروع . كما يقدم على شكل دراسات وبعثات وتدريب .

النوع الثالث من المساعدات يشمل المنح : والتي عادة تستعمل لتمويل مشاريع صغيرة محددة كمشاريع اجتماعية او مشاريع متعلقة بالقطاع الخاص او تطوير الصناعات .

والنوع الرابع وهو المساعدات الغذائية : وتقدم على شكل مواد غذائية او المواد الغذائية التي تقدم بهدف دعم ميزان المدفوعات او دعم الخزينة بسبب صعوبات مالية او لمساعدة طبقات فقيرة من الشعب .

أما المساعدات الثنائية الإيطالية للأردن فتشمل جميع هذه الانواع من المساعدات حيث قدمت الحكومة الايطالية مساعدات رأسمالية لتمويل مشاريع تنموية في قطاع الري والكهرباء والزراعة . كما قدمت مساعدات على شكل منح لتمويل عدة مشاريع في قطاعات مختلفة ولمؤسسات اردنية منها الرسمية ومنها الإجتماعية . أما من حيث المساعدات الفنية فقد قدمت الحكومة الإيطالية مساعدات لبعض المشاريع والمؤسسات الإجتماعية ، اضافة الى الدورات التدريبية والخبراء والبعثات السنوية العلمية والمهنية والدراسات العليا . وسنقدم شرحا مفصلا عن هذه المساعدات لاحقا في هذا الفصل .

٢-٢-١ آلية تقديم المساعدات الحكومية الإيطالية

تبدأ آلية تقديم قرض حكومي لتمويل بعض المشاريع الإنمائية بعد أن تتم دراسته وتقديم طلب رسمي من الحكومة الأردنية الى

الحكومة الإيطالية لتمويل المشروع المذكور . وبعد الحصول على الموافقة تبدأ إجراءات تقديم القرض وهي على مرحلتين . المرحلة الأولى وتشمل توقيع اتفاقية قرض وتسمى Credit Agreement بين الحكومتين الاردنية والايطالية يحدد فيها السقف الأعلى لقيمة القرض وشروطه العامة والتي تشمل الفائدة وفترة السداد . كما يرفق بهذه الاتفاقية كتاب خاص موجه من الحكومة الايطالية الى الحكومة الاردنية يحدد فيه المشروع المنوي تنفيذه من القرض وشروط خاصة أخرى كالتزام الحكومة الاردنية بتمويل بضائع وخدمات من مصدر ايطالي ، كما يحدد الجزء المقتطع من اصل القرض الذي يمكن للجانب الاردني سحبه .

أما المرحلة الثانية فتشمل توقيع ما يسمى باتفاقية مالية تسمي Financial Convention بين الحكومة الاردنية وبنك الإقراض الحكومي الإيطالي Mediocredito Centrale وهي تنبثق من اتفاقية القرض المذكورة اعلاه حيث تحدد الجزء المخصص من القرض بعد الحصول على موافقة الخزينة الايطالية عليه . كما تحدد هذه الاتفاقية بعض الشروط المالية والإجرائية والوثائق الواجب تزويد البنك المذكور بها لتصبح نافذة المفعول وكذلك الشروط المالية التفصيلية من حيث الفائدة وفترة السداد والمشروع المراد تمويله .

الا انه في حالات خاصة يتم توقيع اتفاقية مالية دون الحاجة للتوقيع على اتفاقية قرض اذا كان مجموع المساعدة الرأسمالية

محددة لتمويل مشروع متفق عليه او بهدف دعم الخزينة او ميزان المدفوعات فيكتفى في هذه الحالة بتوقيع تبادل مذكرات بين الحكومتين يسبق توقيع الاتفاقية المالية .

بالإضافة الى ما تقدم ، وفي بعض الحالات تقوم الجهة الأردنية المستفيدة بالتوقيع على قرض تصديري بينها وبين المتعهد الايطالي بنفس قيمة القرض المقدم بموجب الاتفاقية المالية لتوريد بضائع ايطالية لازمة للمشروع ووفق شروط تجارية يتفق عليها بين الجانبين ، بحيث يتم الانفاق منها بنسبة ١:١ الى القرض المقدم بموجب الاتفاقية المالية .

هذا بالنسبة لآلية تقديم القروض او المساعدات الرأسمالية ، أما بالنسبة للمساعدات التي تقدم على شكل مساعدات فنية فيتم طلبها بشكل رسمي ومن خلال طلب تقدمه الحكومة الاردنية من خلال وزارة التخطيط بصفتها الجهة الوحيدة المسؤولة عن المساعدات الخارجية . ويتم تقديم هذا الطلب بناء على طلب تتقدم به الوزارات والمؤسسات الاردنية . ويتم تقديم مثل هذه الطلبات من خلال تقديم خطاب رسمي للسفارة الايطالية في عمان . او يكون متفقا عليها مسبقا او يتم عرض مثل هذه المساعدات من جانب الحكومة الايطالية . ومثالا على ذلك البعثات والمساعدات الثقافية الاخرى تتم من خلال اتفاقية ثقافية ينبثق عنها برنامج تنفيذي ثقافي لفترة محددة تتراوح بين سنتين الى ثلاثة ، او من

خلال عرض برامج تدريبية محددة في مجالات مختلفة يتم بعدها تنسيب مرشحين من الكوادر الاردنية يتم اختيارهم من قبل الجهات الاردنية المعنية .

أما المنح ، فقد كانت في السابق إما أن تقدم مباشرة من الحكومة الإيطالية لبعض المؤسسات او بناء على طلب رسمي من الحكومة الأردنية يتضمن تمويل مشروع محدد . ويجب ان يحظى بموافقة الجهات الايطالية المعنية في هذه الحالة . ولكن هذا الوضع تم تنظيمه بعد ان عقد الاجتماع الاول للجنة الاردنية الايطالية المشتركة عام ١٩٩١ حيث تم تحديد المشاريع التي تم الاتفاق على تمويلها وخلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٣.

أما المساعدات الغذائية فتقدم عادة من خلال طلب رسمي من الحكومة الأردنية الى الحكومة الايطالية بناء على وضع طارىء وذلك بهدف دعم الخزينة او دعم ميزان المدفوعات عندما يواجهان عجزا بناء على ظروف خارجية كالحروب والأزمات ، ومثال على ذلك ما قدمته الحكومة الايطالية من مساعدات غذائية على شكل ارز وطحين ومواد غذائية اخرى لصالح وزارة التموين اثناء أزمة الخليج ، وتشمل هذه المساعدات اجور النقل من ايطاليا الى ميناء العقبة .

٢-٢-٢ المساعدات الرأسمالية (قروض)

تعتبر ايطاليا من المصادر الرئيسية للمساعدات الرأسمالية (القروض) بالنسبة للأردن . ولكن هذه المساعدات ولغاية ١٩٩١ لم تكن منتظمة او وفق برنامج زمني محدد لتقديم هذا النوع من المساعدات . بل كانت تقدم بناء على طلب رسمي منفرد من الحكومة الاردنية ممثلة بوزارة التخطيط يتضمن طلب تمويل مشروع انمائي معين . أو كانت تتم بمناسبة زيارة رسمية على أعلى المستويات كما حدث عام ١٩٨٣ عندما زار فخامة رئيس الجمهورية الايطالية الاردن حيث تم التوقيع بهذه المناسبة على مذكرة تفاهم بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٧ عبر فيه الجانب الايطالي عن استعداده لتقديم مساعدات فنية بقمية (١٠) ملايين دولار امريكي ليتم استعمالها في تمويل مشاريع في قطاع الزراعة ، المياه ، الصحة ، الثقافة ، الطاقة والثروة المعدنية . وكذلك تقديم قرض بشروط ميسرة بقيمة (٥٠) مليون دولار لتمويل مشاريع في قطاعات مختلفة يتم الاتفاق على هذه المشاريع بين الجانبين لاحقا . الا ان بعض الظروف الخاصة التي كانت تعاني منها ادارة المساعدات الخارجية الايطالية آنذاك قد حالت دون استغلال كامل هذا القرض . وقد استغل منه فقط مبلغ (٧) ملايين دولار لتمويل مشروع مستودعات تخزين البطاطا والخضروات التابع للشركة الاردنية لتصنيع وتسويق المنتوجات الزراعية . الا ان هذا الوضع قد تغير عندما تم تشكيل اللجنة الاردنية الايطالية المشتركة

وعقدت اول اجتماع لها في شهر حزيران ١٩٩١ . وكان من أهم ما تناولته أجندة المباحثات مع الجانب الايطالي آنذاك هو تنظيم المساعدات الخارجية (رأسمالية كانت أم فنية) وفق فترات زمنية ومبالغ محددة . وقد استجاب الجانب الايطالي لهذا الطلب وكان من نتائجه ان تم التوقيع على بروتوكول مالي للسنوات ١٩٩١-١٩٩٣ تم بموجبه تخصيص مبلغ (٧٢) مليار لير ايطالي على شكل منحة لتمويل مشاريع اتفق على تمويل بعض منها آنذاك والبعض الآخر بقي تحت الدراسة . كما تم تخصيص مبلغ (٢٦) مليار لير ايطالي كقرض بشروط ميسرة (فائدة ٧٥ر١٪ سنويا وفترة سداد مدتها ٢٠ سنة من ضمنها فترة امهال مدتها ٥ سنوات) وذلك لتمويل مشاريع يتفق عليها بالإضافة الى (١٠) مليارات لير ايطالي لتمويل مشروع كان مقترحا آنذاك الا وهو مشروع انشاء مصنع لرب البندورة في منطقة المفرق . وكذلك مساعدات خاصة ايضا على شكل منحة بقيمة (١٦) مليار لير ايطالي يسمى Programme Aid لمساعدة الاردن في تنفيذ بعض المشاريع في قطاعي الصحة والزراعة للتعويض عن الاضرار التي حصلت لهذين القطاعين نتيجة لأزمة الخليج . هذه المساعدات ما بعد فترة التنظيم من حيث الفترة الزمنية وحجم المساعدات التي تقدم خلال هذه الفترة . أما المساعدات السابقة لعام ١٩٩١ فقد قدمت الحكومة الايطالية وخلال الفترة من ١٩٨٣ لغاية عام ١٩٨٩ قروضا تنموية وبشروط ميسرة بلغت (٥ر٤٢) مليون دولار بالإضافة الى

قرض تجاري بقيمة (٤٠) مليون دولار تم استغلال مبلغ (٦٢ر٣١) مليون دولار فقط منه بالإضافة الى مبلغ (٧٥ر٢٣) مليون كقروض بشروط سهلة لتمويل مشروع محطة العقبة الحرارية / المرحلة الاولى . كما قدمت الحكومة الايطالية قرضين ايضا الأول عام ١٩٨٣ بقيمة (٥ر٣) مليون دولار لتمويل مشروع ري الاغوار الجنوبية / المرحلة الاولى وقرض بقيمة (٧) ملايين دولار من اصل مبلغ (٥٠) مليون قدمت اثناء زيارة فخامة رئيس الجمهورية الايطالية كما ذكر آنفا وذلك لتمويل مشروع تخزين البطاطا والخضروات .

في شهر كانون أول عام ١٩٩٢ وفي ظل الظروف المالية الصعبة التي تعاني منها الحكومة الاردنية ونتيجة للإتصالات التي قامت بها وزارة التخطيط والخاصة بطلب الدعم الايطالي للأردن للتغلب على الصعوبات المالية والعجز في ميزان المدفوعات فقد جرى توقيع محضر اجتماع بين الحكومتين بتاريخ ١٩٩٢/٥/١٢ يتضمن موافقة الحكومة الايطالية على رفع قيمة القرض المقدم بموجب البروتوكل المالي (١٩٩١-١٩٩٣) والبالغ (٢٦) مليار لير ايطالي ليصبح (٤٦) مليار لير ايطالي تستعمل لتمويل مستوردات اردنية من ايطاليا وفق اجراءات تم التوصل اليها بين الجانب الايطالي والبنك المركزي الاردني . وقد تم توقيع الاتفاقية المالية ما بين الحكومة الاردنية والبنك الحكومي الايطالي Mediocredito Centrale وهي الخطوة الاخيرة في اجراءات منح القروض الايطالية تتضمن الإجراءات المالية وعمليات السحب

والشروط المالية للقرض واصبحت نافذة المفعول اعتبارا من تاريخ ١٩٩٤/٢/٨ (٩) .

أما إجراءات استخدامات هذا القرض وشروطه من خلال البنك المركزي الاردني فأهمها ما يلي :

١) يتم استغلال القرض لتمويل مستوردات القطاعين العام والخاص من البضائع ذات المنشأ الايطالي والتي لها علاقة بقطاع الصناعة حيث ان هذه السلع محددة بقائمة .

٢) تتم عملية تمويل البضائع المستوردة وبموجب شروط القرض من خلال فتح اعتمادات مستندية لدى البنوك المرخصة وبكامل قيمة المستوردات ، بحيث تقوم الحكومة الايطالية بالدفع مباشرة الى المصدر الايطالي وفق الإجراءات التالية :

- فتح الإعتمادات المستندية بالليرة الإيطالي فقط .
- يقتصر التمويل على البضائع الايطالية المنشأ المستوردة من ايطاليا فقط ، ولا تمول البضائع المستوردة للمناطق الحرة .
- تقوم البنوك الاردنية المرخصة بفتح اعتماداتها مع البنك الايطالي Credito Italiano .

---

(٩) وزارة التخطيط ، عمان / الاردن.

- ترسل البنوك الاردنية المرخصة الى البنك المركزي الاردني / دائرة القروض والاتفاقيات الخارجية نسخة عن كل اعتماد يتم فتحه لصالح مصدِّر في ايطاليا بالإضافة الى نسخة عن العقد الموقع بين المصدِّر والمستورد (ان وجد) او فاتورة اولية Proforma Invoice صادرة عن المصدّر الايطالي تكون مرفقة بكتاب يفوض بموجبه البنك المركزي الاردني بقيد القيمة المعادلة بالدينار الاردني للمستندات المقيدة على حساب البنك المركزي الاردني لدى بنك Credito Italiano/Rome على حساب البنك المرخص لديه بالإضافة الى اذن تصريح العملة الصادر عن البنك المركزي الاردني .

- يقوم البنك المركزي الاردني بقيد قيمة المستندات المدفوعة بموجب الاعتمادات على حساب البنوك المرخصة لديه بالدينار الاردني وذلك على حسب الاسعار المعلنة من قبل البنك المركزي الاردني (في يوم استلامه اشعارا من بنك Credito Italiano/Rome يتضمن قيد قيمة المستندات على حساب القرض لديه) .

- تقوم البنوك المرخصة بتحصيل المبالغ المقيدة على حساباتهم لدى البنك المركزي الاردني من المستوردين الاردنيين (١٠) .

(١٠) البنك المركزي الاردني ، عمان / الاردن .

جدول رقم (٢)

المساعدات الرأسمالية (القروض)
المقدمة من الحكومة الإيطالية للأردن

(بالمليون دولار امريكي)

اسم المشروع	١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٩٣
مشروع محطة العقبة الحرارية المرحلة الأولى	٢٠ر٠				
مشروع محطة العقبة الحرارية المرحلة الأولى		٧٥ر٣			
مشروع محطة العقبة الحرارية المرحلة الأولى			٦٢ر٣١		
مشروع ري الأغوار الجنوبية المرحلة الأولى	٥ر٢				
مشروع تخزين البطاطا والخضروات					
تمويل مستوردات اردنية من البضائع الإيطالية / دعم ميزان المدفوعات				٧ر٠	*٧٥ر٢٨
المجموع	٥ر٢٣	٧٥ر٣	٦٢ر٣١	٧ر٠	٧٥ر٢٨

* قيمة ٤٦ مليار لير ايطالي على أساس سعر التبادل ١٦٠٠ لير ايطالي = ١ دولار امريكي .

ولتلخيص وتوضيح المساعدات الرأسمالية (القروض) التي قدمتها الحكومة الايطالية للأردن حسب المبلغ المسحوب فعليا او المبلغ المستغل من القرض ، حيث انه ليس كل قرض يتم تقديمه بموجب تبادل مذكرات او بروتوكول مالي او حتى اتفاقية قرض يمكن اعتبار قيمته الحقيقية القيمة المذكورة في مثل هذه الوثائق بل القيمة المستغلة منه . كما يظهر بالجدول رقم (٢) .

قدمت الحكومة الإيطالية مساعدات فنية للأردن على شكل معدات وخبراء وتدريب لمشاريع ومؤسسات متعددة . وقد ساعدت هذه في دعم وتطوير بعض المؤسسات التدريبية والإجتماعية وذلك من خلال ادخال عنصر التكنولوجيا الإيطالية . وخلال الدورة الأولى من الخطة الخمسية الإنمائية الأردنية قدمت الحكومة الإيطالية مساعدات لبعض المشاريع المهنية والإجتماعية وهي مركز الصم والبكم في الرصيفة ، مشغل تصليح وتجليس السيارات في صويلح ومركز التدريب الصناعي في الزرقاء . أما المساعدات الفنية اللاحقة فقد تم تقديمها من خلال منحة بقيمة (١٠) ملايين دولار والتي خصصتها الحكومة الإيطالية بمناسبة زيارة فخامة رئيس الجمهورية الإيطالية للأردن عام ١٩٨٣ ، وقد تم استغلال هذا المبلغ في تمويل المشاريع التالية (١١) :

(١١) وزارة التخطيط ، عمان / الاردن.

جدول رقم (٣)

المشاريع التي تم تمويلها من المساعدات الفنية الايطالية
(من اصل ١٠ ملايين دولار خصصت عام ١٩٨٣)

(بالمليون لير ايطالي)

اسم المشروع	القيمة
نظام الطاقة / الجمعية العلمية الملكية	٦٦٣
مختبر الكيمياء في محطة العقبة الحرارية / سلطة الكهرباء الأردنية	١ر١١٥
تطوير مختبرات الجمعية العلمية الملكية	٢ر٩٣٥ر٩
تطوير نظام النقل / سلطة الكهرباء الأردنية	٦٤٥
مدرسة السلط للمهن الحرفية / مؤسسة إعمار السلط	٢ر٧٥٥
مركز الملكة علياء للمعاقين سمعيا / المرحلة الثانية	٢ر٤٣٥
استخراج الرخام / الشركة الأردنية للرخام	٤ر١٠٧ر٥*
مركز التدريب على خطوط الضغط العالي والمتوسط/وزارة التربية والتعليم	٣٨ر٠
نظام المعلومات الدولي / مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية	١ر٣٠٥**
المجموع	١٥ر٩٩٩

* لم يستغل كامل الرصيد وطلبت وزارة التخطيط اعادة تخصيصه لمشاريع يتفق عليها .

** استغل جزء بسيط من المخصصات للتحضير للمشروع واوقف بناء على طلب المؤسسة . كما طلبت وزارة التخطيط ايقاف المشروع وتحويل المخصصات لتمويل مشاريع يتفق عليها .

كما ذكرنا سابقا تم تنفيذ هذه المشاريع قبل تنظيم عملية التخصيص للمساعدات الفنية من حيث الفترة الزمنية والقيمة المخصصة لها ، أي من خلال بروتوكول واضح ، وعندما اجتمعت اللجنة الاردنية الايطالية المشتركة ولأول مرة عام ١٩٩١ تم تحديد المشاريع التي تم الاتفاق على تمويلها بين الجانبين الايطالي والاردني وكذلك تحديد قيمة المساعدات على شكل منحة بقيمة (٧٢) مليار لير ايطالي لتمويل مشاريع محددة ومشاريع يتم الاتفاق عليها لاحقا وذلك خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٣ . أما المشاريع التي تم الاتفاق عليها بشكل نهائي فهي كالتالي :

جدول رقم (٤)

المشاريع التي تم الاتفاق على تمويلها من المساعدات الفنية الايطالية
(من اصل البروتوكول المالي ١٩٩١-١٩٩٣)
(بالمليون لير ايطالي)

اسم المشروع	المبلغ
ترميم آثار جرش / دائرة الآثار العامة	٩٢٨
إكمال مشروع الرخام في عمان / الشركة الأردنية للرخام	٨.١
تمديد مشروع مدرسة السلط للمهن الحرفية / مؤسسة إعمار السلط	١ر١٣٧
مستشفى الكرك بالإضافة الى تدريب مدربي المراكز الصحية/وزارة الصحة	١١ر٨٠٠
مخططات مشروع مستشفى الكرك/وزارة الصحة	٠ر٣٣٦
مدرسة الموزاييك في مادبا/دائرة الآثار العامة	٠ر٥٩٠
كلية عمان للمهن التطبيقية/وزارة التربية والتعليم	٢ر٦٥٣
انشاء مدرسة مهنية مطبعية/وزارة التربية والتعليم	٧ر٠٠٠
مركز الكمبيوتر في جامعة مؤتة	٢ر٠٠٠
المجموع	٢٦ر٣٢٠ر٦

هذا وقد تم تنفيذ بعض هذه المشاريع والبعض الآخر فهو قيد التنفيذ . والجدير بالذكر بأن مشروع المدرسة المطبعية قد تم انتهاء العمل به وتسليمه لوزارة التربية والتعليم تحت رعاية سمو الأمير الحسن ولي العهد المعظم في شهر آذار عام ١٩٩٤ . أما مشروع مستشفى الكرك والذي حصل تأخير في تنفيذه من الجانب الإيطالي قد بوشر العمل به بعد أن قامت وزارة الصحة بالإنتهاء من توفير وتجهيز أعمال البنية التحتية للمستشفى . أما بقية المشاريع فالعمل جار بها وعلى وشك الإنجاز .

أما بالنسبة للمشاريع الجديدة التي تم الإتفاق مبدئيا على تمويلها من الرصيد المتبقي من المنحة المخصصة بموجب البروتوكول المالي للأعوام ١٩٩١-١٩٩٣ والمذكور آنفا ، فقد تم الاتفاق مع الجانب الإيطالي وبموجب محضر الإجتماعات الموقع بتاريخ ١٩٩٢/٥/١٢ على تمويل المشاريع التالية من رصيد المنحة المذكورة والبالغة قيمتها (٧٢) مليار لير ايطالي (١٢) .

(١٢) وزارة التخطيط ، عمان / الاردن .

جدول رقم (٥)

المشاريع التي لم يتم الاتفاق عليها بشكل نهائي ليتم تمويلها من رصيد المنحة المقدمة بموجب البروتوكول المالي ١٩٩١-١٩٩٣

(بالمليار لير ايطالي)

اسم المشروع	المبلغ
مشاريع قائمة	
- المدرسة الحرفية في السلط / المرحلة الثانية	٠ر٣
- مدرسة الموزاييك في مادبا / المرحلة الثانية	١ر٥
مشاريع جديدة	
- قطاع النقل الثالث / وزارة النقل (المشروع القطاعي)	٠ر٢٤
- المراكز الصحية في منطقة الجنوب / وزارة الصحة	٠ر٧
- مشروع معهد تعليم الخياطة وانتاج الملابس /مؤسسة نور الحسين (إضافة الى مبلغ ١ر٥ والذي تم الاتفاق عليه بموجب البروتوكول)	٠ر٢
- توفير أنابيب مياه لسلطة المياه /سلطة المياه	٠ر٧
- صيانة وإعادة اعمار المباني القديمة في السلط	٢ر٥
- هندسة الإتصالات / الجامعة الأردنية	٠ر٢
- تطوير غراس العراج / وزارة الزراعة	٠ر٢
المجموع	٠ر٥١

هذا ومن المتوقع ان يتم الاجتماع الثاني للجنة الاردنية الايطالية المشتركة في النصف الثاني من عام ١٩٩٤ بهدف متابعة التعاون الثنائي بين البلدين في مختلف المجالات وكذلك مراجعة المشاريع التي هي قيد التنفيذ والمشاريع التي لم يبدأ العمل بها . وكذلك امكانية الحصول على مساعدات جديدة للأعوام الثلاث القادمة وبموجب بروتوكول جديد . ولكن وحسب مصادر حكومية

ايطالية فإن بعض المشاريع المذكورة أعلاه قد يتم تخفيض مخصصاتها والبعض الآخر قد يزيد وبعضها قد يلغى نظرا لتخفيض الحكومة الإيطالية نسبة المساعدات الخارجية بنسبة عالية عام ١٩٩٣ ، وذلك بالنسبة لجميع الدول للوفاء بالتزاماتها الدولية الناجمة عن الاحداث الدولية الأخيرة ، حيث أن أية مخصصات لا يتم التصديق عليها من البرلمان الإيطالي فلا تعتبر ملزمة للحكومة الإيطالية . ويتم التصديق من قبل البرلمان على كل المخصصات سنويا . ومن هذا المنطلق يخشى أن تتأثر المساعدات الفنية المقدمة للأردن لأي تغيير سلبي . وتأمل الحكومة الأردنية أن تأخذ الحكومة الإيطالية الصعوبات المالية التي يعاني منها الأردن في الظروف الحالية والتي كانت نتيجة ازمات دولية خارجة عن ارادته وتأثر بها اقتصاده .

٢-٢-٤ المساعدات الغذائية

المساعدات الغذائية التي تقدمها الدول الصناعية عادة ما تكون في ظروف خاصة ومبنية على دوافع خاصة . وهذه المساعدات عادة ما تكون مادة القمح او الطحين او الذرة والارز الى غير ذلك من بعض المواد الغذائية المعلبة والمجففة . أما الظروف التي تقدم بها هذه المساعدات فعادة ما تتم في حالات الكوارث ، الحروب ، نقص الغذاء الى غير ذلك . أم الدوافع وراء ذلك فهو سياسي او اقتصادي من طرف الدولة المقدمة لهذه المساعدات أو الاثنين معا .

أما بالنسبة للدافع الاقتصادي فهو ذو شقين ، الشق الأول خاص بالدولة المقدمة لهذه المساعدات والتي يتوفر لديها مخزون فائض من الانتاج الزراعي وتشتري الدولة المحصول من مزارعيها بأسعار مدعومة أو غير مدعومة فتضطر هذه الدولة الى مساعدة الدول الفقيرة والمحتاجة والتي تتعرض لبعض الكوارث او الجفاف الى غير ذلك . واحيانا يكون الدافع الاقتصادي متعلق بالدولة المستقبلة لهذه المساعدات بهدف دعم وضعها الاقتصادي من خلال دعم الخزينة او ميزان المدفوعات . ويتم ذلك عن طريق بيع المواد الغذائية في السوق المحلي وتستغل حصيلة هذه المبيعات في تمويل مشاريع تنموية محلية .

أما بالنسبة للمساعدات الغذائية المقدمة من الحكومة الإيطالية للأردن فقد كانت لها أسبابها الا وهي حرب الخليج والتي دفعت بآلاف مؤلفة من العائدين من تلك المنطقة مما شكل أعباء كثيرة من حيث استهلاك المواد التموينية وبالتالي كوّن عبئا على الخزينة . إزاء هذا الوضع قررت الحكومة الإيطالية دعم الاردن خلال فترة الأزمة المذكورة تقديم ما قيمته (٣٠) مليار لير ايطالي كمساعدات غذائية للأردن على شكل ارز بقيمة (٢٠) مليار لير وعلى شكل قمح او طحين بقيمة (١٠) مليارات لير ايطالي . وبناء عليه ، استلمت وزارة التموين (١٨) الف طن من الأرز . أما بالنسبة للقمح والطحين فما زالت عملية طرح العطاء الخاص بذلك قائمة (١٣) . إضافة الى ذلك فقدقدمت الحكومة الإيطالية ما قيمته

(١٣) وزارة التموين ، عمان / الاردن .

(٣) مليارات لير ايطالي على شكل مواد غذائية مجففة ومعلبة عام ١٩٩٣ وفي هذا العام ١٩٩٤ بعثت الحكومة الإيطالية للأردن بمذكرة تتضمن عرض الحكومة الإيطالية تقديم ما قيمته (٥ر٣) مليون لير ايطالي على شكل مواد غذائية . وستقدم هذه المواد لوزارة التموين(١٤) .

في هذا المجال ، نستطيع تاكيد ما ذكر سابقا عن دوافع المساعدات الإيطالية من أن أحد هذه الدوافع هو الدافع الإجتماعي الانساني . وتشارك ايطاليا الدول الاسكندنافية في هذا الدافع . ولكن هذه الدول تقدم مساعداتها من خلال المساعدات الدولية Multilateral Aid أي منظمات الأمم المتحدة . وبعض الدول تفضل أن يتم تقديم هذا النوع من المساعدات من خلال التعاون او المساعدات الثنائية Bilateral Aid بدافع أن هذه المساعدات تذهب الى الهدف المطلوب . كما أن عنصر الضمانة والإشراف على توصيل ذلك يتحقق بهذا الاسلوب بشكل افضل .

٢-٢-٥ المساعدات الإيطالية غير الحكومية

بالإضافة الى المساعدات الحكومية التي قدمتها الحكومة الإيطالية للأردن في حالات خاصة كأزمة الخليج قامت مؤسسات غير حكومية تعمل في المجالات الإنسانية كمنظمة (سيرمج) التي تعنى بدعم السلام وتقديم المساعدات الإنسانية للمحتاجين ، بتقديم

(١٤) وزارة التخطيط ، عمان / الاردن .

مساعدات مختلفة منذ عام ١٩٩١ أي بعد حرب الخليج ما قيمته (١٠) ملايين و ١٠٨ آلاف دولار على شكل ادوية وملابس واغذية ومواد أخرى . وقد قدمت هذه المساعدات من خلال فرع الكاريتاس في الأردن ، وقد كانت هذه المساعدات على الشكل التالي : (١٥)

- أدويـــــــة ٨ر٤٦٢ر٠٠٠ دولار
- أغذية وملابس ٣٤٦ر٠٠٠ دولار

المجموع ٨ر٨٠٨ر٠٠٠ دولار

بالإضافة الى كلفة النقل الجوي والتي بلغت ١ر٣٠٠ر٠٠٠ دولار . وكان آخر هذه الشحنات قد قدمت بتاريخ ١٩٩٣/١/٢١ من خلال السيد ارنستو اوليفيرو احد رواد حركة السلام والاعمال الخيرية في ايطاليا والذي زار الاردن آنذاك . ويذكر أن السيد اوليفيرو يحمل وسام الكوكب الاردني من الدرجة الأولى كان جلالة الملك الحسين المعظم قد أنعم به عليه عام ١٩٩١ تقديرا لجهوده الانسانية المختلفة .

والجدير بالذكر أن منظمة سيرمج قد تأسست قبل حوالي ٣١ سنة وتعمل في مجال السلام في منطقة الشرق الاوسط والشرق الاقصى وامريكا الجنوبية . كما قدمت مساعدات مماثلة الى كل من فيتنام ، الصومال ، البوسنة ، ويوغوسلافيا والعراق . وهي منظمة مستقلة عدد اعضائها يبلغ ٦٠٠ عضو ويشكل آلاف

(١٥) السفارة الإيطالية / عمان - الاردن .

المساهمين احد الموارد الاساسية لهذه المنظمة . كما تعتبر كبعثة سلام من الشعب الايطالي الى شعوب العالم الذين يعانون من الحروب والثورات والظروف المعيشية الصعبة .

الفصل الثالث

العلاقات الثقافية بين الأردن وايطاليا

٣-١ مقدمة

العلاقات الثقافية بين البلدان والشعوب هي وسيلة الإتصال المبنية على حب المعرفة وتبادل الثقافات والتعرف على الحضارات من خلال وسائل متعددة . فالاتصال بين الجامعات والمؤسسات الثقافية والمعاهد والمؤسسات العلمية المختلفة في البلدان الأخرى وتبادل الخبرات العلمية وتعلم اللغات هي إحدى دعائم الوعي والثقافة والحضارة . وقد كان الاردن ولا يزال سباقا في مضمار العلاقات الثقافية مع الدول الشقيقة والصديقة . وابرم العشرات من الاتفاقيات الثقافية مع هذه الدول . وقد حصل بموجب هذه الاتفاقيات على مقاعد دراسية عديدة في جامعات ومعاهد هذه الدول مما دعم ويدعم الكوادر الاردنية لتأخذ مواقعها في بناء الوطن ومؤسساته . كما حصل على مساعدات ثقافية متعددة في مجالات مختلفة كتقديم الاجهزة الثقافية والدورات العلمية والثقافية والدراسات العليا . بالإضافة الى دعم العديد من المؤسسات العلمية والثقافية الأردنية .

بدأت العلاقات الثقافية الأردنية الإيطالية وبشكل رسمي بتوقيع الاتفاق الثقافي بين البلدين بتاريخ ١٩٧٥/١٠/٢٦ . وقد

انبثق عن هذا الاتفاق عدة برامج تنفيذية ثقافية . حيث أن آلية العلاقات الثقافية بين الاردن والبلدان الاخرى تتم عادة بتوقيع اتفاق عام ينبثق عنه برامج لفترات محددة غالبا ما تكون مدتها ثلاث سنوات . يتم بموجب هذه البرامج تحديد اوجه التعاون الثقافي المختلفة والتزامات كل طرف تجاه الآخر خلال تلك الفترة . وقد تضمن الاتفاق الثقافي الموقع بين الاردن وايطاليا التعاون في ميادين الثقافة والفنون والعلوم والاعلام والرياضة والآثار . ونورد فيما يلي أهم ما ورد في هذا الاتفاق وبشكل موجز :

- تقديم البعثات الدراسية للطلاب وكوادر كلا البلدين لتمكينهم من الدراسة ومن متابعة الإعداد المهني والتدريبي ومن القيام بالبحث العلمي في جامعات الطرف الآخر ومعاهده العليا وأية معاهد أخرى متخصصة .
- التعاون في ميادين الأدب والمسرح والسينما والموسيقى والفنون التشكيلية وأية ميادين أخرى .
- تبادل اساتذة الجامعات والمدرسين والمختصين في الميادين التربوية المختلفة .
- التعاون في مجال الشباب والرياضة .
- التعاون في مجالات البحث في ميدان الآثار والحفريات وتبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بأساليب صيانة الآثار وترميمها(١٦) .

(١٦) الاتفاق الثقافي بين الاردن وايطاليا / وزارة التخطيط .

هذا وكان آخر برنامج تنفيذي ثقافي تم توقيعه بين البلدين البرنامج الموقع بتاريخ ١٠/١٢/١٩٩٢ . ويغطي هذا البرنامج السنوات ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ . وقد تضمن هذا البرنامج التعاون في مجال التعليم العالي بين الجامعات والمعاهد في كلا البلدين وتعليم اللغة الإيطالية في الجامعات الأردنية واللغة العربية في بعض الجامعات الإيطالية . كما قدمت الحكومة الإيطالية بموجب هذا البرنامج بعثات دراسية سنوية تعادل ٨٠رجل/شهر في الجامعات الايطالية وفي برامج الدراسات العليا . كما تضمن التعاون في مجال الفنون والثقافة والارشيف والمكتبات والكتب والنشرات وحماية الآثار الثقافية . بالإضافة الى التعاون في مجال الاعلام ، الآثار والترميم ، العلوم ، الشباب والرياضة والتنمية الإجتماعية والعناية بالمعوقين وتأهيلهم (١٧) .

٢ - ٢ المساعدات الثقافية المقدمة من الحكومة الإيطالية للأردن

تقدم الحكومة الإيطالية ومن خلال الاتفاقية الثقافية بين البلدين عددا من البعثات للطلبة والكوادر الاردنية بالإضافة الى دورات تدريبية في مختلف المجالات . فبالنسبة للبعثات تم تقديم ثماني بعثات للطلبة الاردنيين مقابل ستة بعثات قدمت للطلبة الايطاليين لتعلم اللغة العربية في الجامعات الاردنية . ويتم اختيار المرشحين بالتنسيق ما بين ممثلي الحكومتين لاختيار

(١٧) البرنامج التنفيذي الثقافي للأعوام ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ / وزارة التخطيط .

المرشحين وفق الاحتياجات واولوية القطاعات . وخلال الفترة ما بين ١٩٧٦-١٩٩٣ تم تقديم ما يعادل ١٢٠٠ طالب/شهر كبعثات للطلبة الاردنيين في الجامعات والمعاهد الايطالية ، ٨٠٪ منها للدراسات العليا وخصوصا في مجال الطب والجراحة والزراعة والهندسة والفنون والعمارة . ومنذ عام ١٩٨٨ تم تقديم منحتين للدكتوراه لجامعة اليرموك (واحدة في مجال تاريخ العمارة والثانية في مجال الفلسفة) وبعثة دكتوراه في الجراحة لوزارة الصحة ، ومنحتين للحصول على الدكتوراه في مجال العمارة وترميم الآثار ، وواحدة في مجال التطوير الحضري .

أما بالنسبة للدورات التدريبية فيتم عرض هذه الدورات سنويا على وزارة التخطيط كممثلة للحكومة الاردنية وتقوم الوزارة بدورها بتعميمها على الوزارات والمؤسسات المعنية والتي لها علاقة بمجال الدورة ويتم ارسال طلبات الترشيح الى الجانب الايطالي بعد استلامها من الجهات المذكورة .

٢ - ٢ المساعدات الثقافية المقدمة للجامعات الأردنية

بالإضافة الى بعض الطلبة الذين قدمت لهم بعثات دراسية من جامعات اردنية فقد ركز الجانب الايطالي على الجامعة الاردنية حيث ان أغلب الباحثين يتم ترشيحهم من الجامعة المذكورة وان (١٢) باحثا من الجامعة الاردنية قد التحقوا في برامج الدكتوراه في الجامعات الايطالية في مجالات الزراعة ، الهندسة ، الجيولوجيا، الكيمياء ، اللغات والعمارة . بالإضافة الى طالب

ماجستير من دائرة الآثار العامة للحصول على درجة الماجستير في مجال ترميم الآثار .

والجدير بالذكر ، وفي مجال التعاون مع الجامعة الأردنية ، ومن خلال الاتفاقية الثقافية المبرمة بين البلدين ، فقد تم التوقيع في عام ١٩٩٢ على اتفاقية بين الجامعة الاردنية وبوليتيكنيك ميلان ، كما تم التوقيع في عام ١٩٩٤ على اتفاقية بين الجامعة الاردنية / قسم الآثار وCentro Scavi of Turin حول انشاء معهد اردني ايطالي للدراسات المختصة بعلم الآثار .

بالإضافة الى ما تقدمه الحكومة الايطالية من مساعدات ثقافية فإن المعاهد الايطالية تستطيع الحصول على بعض المصادر التمويلية من وزارة الجامعات الايطالية ومن المركز الايطالي الوطني Italian National Centre of Research لتمويل انشطتها تنفيذا لاتفاقيات تبرمها وتكون ضمن مجالات التعاون الثقافي والواردة في الاتفاقية الثقافية العامة .

بالنسبة للتعاون الثقافي والفرص التعليمية التي تمنحها الحكومة والجامعات في ايطاليا وخلال الفترة من ١٩٦٠ ولغاية عام ١٩٩٢ فقد تم قبول ١٨,٠٠٠ طالب اردني للدراسة في الجامعات الإيطالية ، ٢٠٪ من هؤلاء في مجال الدراسات العليا . وعلى سبيل المثال يوجد في الأردن حاليا (٧٥٠) طبيبا و (١٢٠٠) مهندسا معماريا و (١١٠٠) صيدلانيا ....الخ ممن تخرجوا من الجامعات الإيطالية ، وفي السنوات الثماني الأخيرة تناقص عدد الطلبة

الأردنيين الذين يلتحقون بالجامعات الاردنية بسبب توفر العديد من الجامعات الأهلية وارتفاع تكاليف المعيشة في ايطاليا (١٨) .

(١٨) الملحق الثقافي الايطالي / السفارة الايطالية ، عمان - الاردن .

الفصل الرابع

النظرة المستقبلية للتعاون الأردني الإيطالي والتوصيات

٤ - ١ النظرة المستقبلية للتعاون الاردني الايطالي

بعد أن تم استعراض العلاقات الاردنية الايطالية ماضيها وحاضرها فان السؤال الذي يطرح نفسه هو : ماهي الأسس التي يجب أن تبنى عليها العلاقات الاردنية الايطالية المستقبلية ؟ أهي استمرار في الدعم والمساعدات المختلفة أم أن هذه العلاقات يجب أن تتجه الى منحى أخر من العلاقات وفق معطيات ومستجدات حالية ومستقبلية ؟ ماهو الدور أو المبادرة من كلا الطرفين نحو تعاون افضل واشمل ؟ كل هذه التساؤلات والإجابة عليها بتجرد وواقعية يشكل الاطار الأمثل لعلاقة وثيقة .

لقد استعرضنا فيما سبق العلاقات الاردنية الايطالية في مختلف المجالات . كما بينا دور ايطاليا في دعم البلدان النامية ومنها الأردن خلال ثلاثة عقود من الزمن . والعلاقة التقليدية القديمة التي تربط ايطاليا بالأردن منذ وضع حجر الأساس لمعلمين صحيين قديمين الا وهما المستشفى الإيطالي في الكرك والمستشفى الايطالي في اللويبدة وما قبل ذلك ، إضافة الى الحضور الايطالي الذي يتجلى بموقف الحكومة الإيطالية من خلال دعمه للأردن بعد أزمة الخليج والآثار السلبية التي نجمت عن هذه الأزمة ، وكذلك

موقف ايطاليا من القضايا العربية عامة . حيث تمثل ايطاليا التفاهم بين الشرق والغرب ، وبين المجموعة الاوروبية والدول العربية عامة والاردن خاصة .

إن العلاقات الاردنية الايطالية الحالية رغم تميزها ومتانتها فانها لا ترقى الى مستوى الطموحات . فالسياسة الخارجية الايطالية مع الزمن تعتبر سياسة ثابتة رغم تغير الحكومات . وقد خطت ايطاليا في الآونة الأخيرة خطوة هامة نحو التعاون مع دول العالم الثالث بأن اناطت مهام التعاون بين ايطاليا ودولة نامية أخرى بمجموعة من النواب تناقش وتستعرض الامور المطروحة عليها . وغالبا ما تكون هذه المجموعات ذات تأثير بالغ في السياسة الخارجية الايطالية سواء السياسية منها أم الاقتصادية ، كما أن ايطاليا تنظر للأردن كبلد تتوفر فيه الكثير من الميزات التي تؤهله بأن يكون شريكا كاملا في المنطقة من حيث التنمية والتعاون ، فالموقع الجغرافي والاستقرار السياسي والاجتماعي والمستوى الثقافي كلها تشكل عناصر ايجابية نحو علاقات افضل . فهناك العديد من الدول النامية كان معدل الدخل فيها للفرد الواحد أقل من معدل الدخل الفردي في الأردن ولكنها وبعد ان تخلت عن النزاعات السياسية والعرقية والدينية اصبحت في مصاف الدول الصناعية المتقدمة ، وندرج على سبيل المثال سنغافورا واندونيسيا ، فكان ذلك عنصرا جاذبا وهاما للمستثمرين من الخارج . ولكن هناك عنصرا هاما لا يقل أهمية عما سبق ذكرها الا

وهو التخلي عن البيروقراطية والروتين القاتل وصعوبة الاتصال مع الدول الصديقة وممثليها ومؤسساتها لشرح وحل القضايا العاجلة والمهمة والخاصة بالتعاون والتنمية .

تعتبر ايطاليا من الدول ذات الامكانات الهائلة في مجال المياه والطاقة والكهرباء والزراعة ، حيث يمكن الاستفادة من هذه الامكانات في المستقبل المنظور سواء في تنفيذ المشاريع المحلية او الاقليمية وخاصة في مرحلة ما بعد السلام . كما أن السياحة في الاردن يجب أن تعطى الأهمية والاولوية في التعاون المستقبلي مع ايطاليا وخاصة أنها تعتبر من أكثر الدول الاوروبية من حيث توجهها للأردن لأغراض السياحة . كما أن المواقع الاثرية والسياحية المتواجدة في الأردن لا تتوفر في دولة أخرى ولكن لم تعطى هذه المواقع الاهتمام الذي تستحق . فالموقع السياحي بحد ذاته ليس كافيا ما لم تتوفر عوامل وتسهيلات مرافقة للعملية السياحية كالخدمات السياحية التي تكون مقبولة على المستوى الدولي (كالنقل والاتصالات الليلية وسهولة الوصول الى المواقع الاثرية وتوفير الخدمات اللازمة) . فالإستثمار المشترك في القطاع السياحي بين القطاع الخاص في كلا البلدين في المرحلة القادمة لا يقل أهمية عن الاستثمار في أي قطاع من القطاعات الأخرى ليتحول الاردن الى عنصر جذب وبقاء لكل سائح لا جسر عبور .

ان العالم الآن عالم منافسة ، والزمن يتسارع ، وهناك

الامكانات المتاحة تنتظر آلية التنفيذ والانتماء والمسؤولية الحقة ، ولا نستطيع الاعتماد على المساعدات الخارجية الى الابد ما دام يتوفر في الاردن العناصر الكفيلة بتغيير الكثير على ارض الواقع. وعندما يحدث هذا التغيير يحصل التقدير وتتوفر الامكانات من الكثير من الدول التي قدمت وتقدم مساعدات تنموية وغير تنموية . فايطاليا واليابان وسنغافورا وغيرها الكثير من الدول لا تتوافر فيها المصادر الطبيعية بل اعتمدت على عنصر القوى البشرية والانتماء . فما نحتاجه هو تهيئة المناخ الاستثماري الملائم مدعوما بالمساعدات الرأسمالية ذات الشروط السهلة والتكنولوجيا الملائمة والإدارة الفاعلة والتي اوصلت الكثير وغيرت الكثير من الدول النامية من مستقبلة للمساعدات الى دول صناعية تقدم المساعدات .

تحتاج العلاقات الاردنية الايطالية الى تقييم شامل للإستفادة من مقدرات كل منهما اذا ما ارادا استغلال المرحلة القادمة خير استغلال . كما انه يتوفر في كلا البلدين عناصر مكملة لبعضها البعض . فتتوفر لدى الاردن البنية التحتية والاستقرار والايدي العاملة الماهرة وتتوفر لدى ايطاليا الامكانات الرأسمالية والتكنولوجية . وما الحاجة الا الى الوقوف على مواطن التردد ودراسة وتقييم العقبات التي تحول دون الشراكة القوية في مجالات التنمية المختلفة والمتنوعة ، خصوصا وان في الاردن شعبا وملكا يحظيان باحترام وتقدير من الحكومات

الايطالية التي تعاقبت على مدى السنين الماضية وكذلك من الشعب الايطالي الذي يربط بين حضارتي الشرق والغرب . فإذا ما تم استغلال هذه العلاقات والروابط خير استغلال فاننا نكون قد اضفنا عنصرا فاعلا لبناء علاقات مستقبلية متينة .

٤-٢ التوصيات

إن أية نظرة مستقبلية او تحليل لهذه النظرة وفق المعطيات التي تم تناولها لن يكون كافيا دون وضع آلية وخطط عملية قابلة للتطبيق على ارض الواقع . ولتحقيق الاهداف التي وردت تحت بند النظرة المستقبلية للتعاون الاردني الايطالي نورد ما يلي :

- أن يتم استغلال العلاقة التقليدية التي تربط الاردن بايطاليا من خلال استمرار الاتصالات على مختلف المستويات وخاصة من خلال الاتصال المباشر بين مجموعة من ممثلي مجلس الامة يتم تعيينهم لتولي أمور التعاون بين الاردن وايطاليا على غرار ماهو موجود في البرلمان الايطالي لخلق التفاهم المشترك وليكون دافعا وموجها للسياسة الايطالية للتعرف على احتياجات وامكانات الاردن في مختلف المجالات .
- أن يكون هدف الاتصال أبعد من طلب المساعدات بل الشراكة في التنمية نحو مستقبل افضل للمنطقة وشعوبها . وليكن شعار هذه الاتصالات «لا تعطني السمك بل علمني كيف اصطاده» .

- تسهيل الاتصال بين رجال الاعمال في القطاع الخاص بين البلدين وخاصة بعد نجاح الكثير من الشركات الايطالية التي تعمل في الاردن على أساس الشراكة (Joint Venture) في الآونة الأخيرة .

- ايجاد الحلقة المفقودة بين ما يتوفر في الاردن من امكانات ومناخ استثماري ملائم وبنية اساسية مكتملة واستقرار سياسي واجتماعي وبين ما يتوفر لدى ايطاليا من امكانات استثمارية هائلة من حيث التكنولوجيا الصناعية ورأس المال .

- ان ايطاليا لخير شريك للأردن من حيث الاستثمار في القطاع السياحي والذي يعتبر مستقبلا من أهم دعائم الاقتصاد الوطني وخاصة في مرحلة ما بعد السلام . والمطلوب هو مراجعة شاملة لقطاع السياحة ووضع التوصيات وآلية تنفيذ هذه التوصيات ، وتجاوز مرحلة إعداد الدراسات وتشكيل اللجان الى العمل الفاعل ، خاصة وأن قطاع السياحة في المرحلة الحالية ليعتبر ذو أولوية هامة وحساسة فيما لو نظرنا الى عامل الزمن بالنسبة للمرحلة المقبلة .

- إعادة النظر في ادارة المساعدات الخارجية (المقدمة من جميع الدول التي قدمت وتقدم المساعدات الفنية والرأسمالية للأردن) من قبل المؤسسات الاردنية التي استفادت وتستفيد من هذه المساعدات وتقييم انجازاتها بعد تسلمها المشروع والتأكد من

استمراريته ومدى تحقيق الاهداف المتوخاه منه ، كما ان تحقيق الاهداف والانجازات ليشكل اساسا لتواصل الدعم والمساعدة من الدولة المانحة والا فستكون النتيجة خسارة في الجهد والمال العام .

- التخلي عن البيروقراطية واتخاذ القرارات الصائبة وازالة الصعوبات والعقبات أمام تدفق المساعدات الخارجية والتي تتمثل في بعض النواحي والإجراءات الادارية .

- العمل على استمرار الاتصالات وتوطيد العلاقات بين الاردن وايطاليا والمحافظة على زخم هذه العلاقات واستغلالها خير استغلال . وابراز دور الاردن الايجابي في المنطقة وخاصة في المرحلة القادمة .

- اعطاء عنصر المنافسة في الوقت الحاضر اهتماما كبيرا وعدم الارتكاز كليا على المساعدات الخارجية بقدر الاعتماد على الذات وعلى القوى البشرية المتاحة .

- أن تلعب ايطاليا دورا فاعلا وشريكا كاملا للأردن في عملية التنمية المستقبلية وخاصة في المجالات التي تعتبر فيها رائدة بين الدول الصناعية الأخرى في المجموعة الاوروبية ، وخاصة المشاريع الإقليمية .

- أن تستمر ايطاليا في دعمها المتواصل للأردن آخذة بعين

الاعتبار الصعوبات المالية والاقتصادية التي عانى ويعاني منها والتي كانت نتيجة لأحداث دولية تحمل وزرها .

- أن يتم تقديم المساعدات سواء الرأسمالية منها أم الفنية ، بدافع التنمية ، وكما أقرته شريعة الأمم المتحدة ، واستبعاد أية دوافع أخرى لتحقيق الاهداف المتوخاة من هذه المساعدات .

- التخفيف من إجراءات تقديم المساعدات والفترة التي تستغرقها هذه العملية وتجنب السلبيات التي حدثت في الماضي من حيث آلية تقديم هذه المساعدات .

- أن تأخذ الحكومة الايطالية بعين الاعتبار العجز الهائل في الميزان التجاري بين البلدين ، خاصة أن العلاقات التجارية تعتبر من طرف واحد ، وذلك عند اتخاذ أي قرار يتعلق بخفض المساعدات الخارجية او تخصيصها في كل سنة مالية .

- تكثيف الاتصالات بين المعنيين في كلا البلدين ومن خلال اللجان المشتركة لتطوير التعاون في مختلف المجالات ووضع الآلية المناسبة لتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه . ومناقشة أية عقبات تحول دون ذلك .

- أن يؤخذ بعين الاعتبار الخبرة الايطالية في مجال المياه والطاقة لما تمتاز به الشركات الايطالية من خبرة عند تنفيذ بعض المشاريع الاقليمية المستقبلية وخاصة في مرحلة ما بعد السلام .

وفي مثل هذه الحالة يؤخذ بعين الاعتبار الخبرة مع كلفة التمويل والتكنولوجيا الملائمة وليست الكلفة فقط .

- أن تتجدد الاتصالات مع الادارة الجديدة لادارة المساعدات الخارجية في دائرة التعاون في وزارة الخارجية الايطالية لمراجعة تقييم التعاون بين البلدين في مختلف المجالات وتجنب السلبيات ، والعمل على اساس المنافع المشتركة . وكذلك تشجيع الشركات الايطالية في القطاع الخاص والتي تعنى بالسياحة لدخول هذا المضمار والاستثمار فيه نظرا للخبرة الايطالية في هذا المجال ولكون السياحة الايطالية للاردن هي من اعلى النسب بين الدول الاوروبية .

الملاحق

ملحق رقم (١)
المواد الأساسية المستوردة من ايطاليا والتي تزيد قيمة كل مادة منها على (٥٠٠) ألف دينار اردني عام ١٩٩١

اسم المادة	القيمة
ارز مقشور Rice, Husked	١ر٩٧٥ر٠٠٠
دقيق الحنطة Wheat Flour	١ر٧٦٢ر٠٢٠
رخام Marble	٨٤٥ر٦٦٦
غازات نفط وهيدروكربونات غازية	٥٨٨ر٩٤٦
Petroleum Gases and Other Gaseous Hydro Carbons	
أحماض كربوكسيلية Poycarboxylic	٦٨٤ر٣٢٥
محضرات مضادة للجراثيم Antibiotics	١ر٤٢٦ر٢١٠
مركبات عضوية Organic Compounds	١ر٢٨١ر٢٣٩
ادوية للطب البشري Human Medicaments	١ر٢٩١ر٢٢١
سوائل او عجينة للإستعمال الصناعي Liquids or Pastes for Industry	٦٦٠ر٠٢٠
الحبيبات عدا المصنوعة من مادة البولي فينيل كلورايد	٥١٦ر٣٣٤
Granules other than those made of Polyvinyl	
الالواح والصفائح المقساة Hardend Sheets	٨٣٦ر٤٩٦
الرقائق الشفافة Transparant Film Foils	٥٣٩ر٩٣٨
Plastic بلاستيك	٨٨١ر٢٧٦
خيوط من الياف نسجية اصطناعية Yarn of Regenerated Fibers	١ر٣١٧ر٧١٤
البسة رجالية وولادية Mens and Boys Germents	٦٤٩ر٩٢٤
بلاط بانواعه Glazed Setts	٨٤٥ر٤
ذهب وخلائط ذهب خام Unwrought Gold	٧٨٦ر٣٣٣
حلق ومجوهرات Articles of Jewellery	٤ر١٦٧ر٠٦٦
لوازم مواسير وأنابيب Tube and Pipe Fittings	٥٢٠ر٦٧٠
أوراق وقدد من المنيوم Aluminium Foil	٥٧٧ر٤٩٥
مضخات الماء او الوقود Water or Fuel Oil Pumps	٦٠٣ر٢٦٧
مضخات للسوائل Pumps for Liquid	١ر٣٨٧ر٩٤٩
آلات وأجهزة لقص الورق Paper or Paperboard	٩٦٦ر٦٥٠
أجهزة كهربائية Electrical Apparatus	٥٨١ر٢٤١
قطع سيارات Parts and Accessories for Vehicles	١ر٤٩١ر٤٧٠
قطع ولوازم الجرارات Ptors	٦٧٢ر٣٩١
ادوات طبية Medical Instruments	٩١٤ر٣٥٥

ملحق رقم (٢)

صادرات الأردن لايطاليا خلال العام ١٩٩١

اسم المادة المصدرة	القيمة
Mineral or Chemical fertilizers اسمدة أزوتية معدنية او كيماوية	١ر٢٥٢ر٠٥٥
املاح البوتاس الطبيعية الخام Potassium crude salts natural	٢ر٠٥٣ر٠٧٥
انابيب (خراطيم الماء) الناتجة عن عملية البلمرة والبلمرة المركبة Seamless plastic tubes for water, produced by polymerization and copolymerization process	٣١ر٦٦٠
جلود الماعز والضأن بصوفها غير مدبوغة Raw sheep and lamp skins will the wool on	١٢٤ر٠٠٠
نسيج من الياف نسجية تركيبة مستمرة Woven fabrics of man made synthetic	١٤ر٠٧٨
معدات ولوازم الري بالتنقيط Drip Irrigation equipments and apparatus	١٧ر٢٠٠
أجزاء آلات غير مكتوبة على موصلات او عوازل Machinary parts, not containing electrical conectors, insulators, coils	١١ر٠٣٣
تماثيل ومنحوتات اصلية Original sculptures and statuary	٥ر٠٠٠

المراجع

أولا : الكتب

١) الاحمد ، احمد قاسم ، التعاون الاقتصادي بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية المانيا ، مركز الدراسات الدولية ، الجمعية العلمية الملكية ، ١٩٩٣ ، عمان – الاردن .

ثانيا : النشرات

١) وزارة التخطيط ، عمان / الاردن .

٢) دائرة الإحصاءات العامة ، عمان / الاردن .

٣) Cooperazione No.123, March1993, Italian Ministry of Foreign Affairs.

٤) القسم التجاري / السفارة الايطالية ، عمان – الاردن .

٥) وزارة السياحة ، عمان / الاردن .

٦) القسم القنصلي / السفارة الايطالية ، عمان – الاردن .

٧) البنك المركزي الاردني ، عمان / الاردن .

٨) وزارة التموين ، عمان / الاردن .

٩) السفارة الايطالية ، عمان / الاردن .

١٠) الاتفاق الثقافي بين الاردن وايطاليا / وزارة التخطيط .

١١) البرنامج التنفيذي الثقافي للاعوام ١٩٩٣، ١٩٩٤ ، ١٩٩٥/وزارة التخطيط .

١٢) الملحق الثقافي الايطالي / السفارة الايطالية ، عمان – الاردن.